شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة الأستاذ الدكتور محمد بن تركي التركي

مخطوطة

شرح على رسالة الصبان في البسملة والحمدلة

المؤلف

محمد بن محمد بن أحمد (السنباوي)

الملاحظات

- أصل هذه النسخة في مكتبة مكة المكرمة.

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تفسير

٦١

شرح على رسالة الصبان

الأمير الأزهري

مكتبة مكة
مخطوطات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

٦
١٥١

هذا شرح العلامة الشيخ محمد الامير
الازهرى على رسالة اجيه فى العلم
والتحصيل العلامة الشيخ محمد
الصبان فى ذكر ما يتعلق
بحملتى البسملة والحمدلة
رحمهما الله تعالى
امين

تصد
٦١

تفسير
٦١

خزانة الكتب بالزاوية الحمزية
رقم الدخول ٦١٤
رقم الجرد ٦١
تاريخ الدخول ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم الذى منه جميع الافعال المتعالى ذاتا واسماء
عن ملابسة غير الكمال فلهذا وجب افتتاح الامور باسمه ولم يجعل اسمه
مبدا لغير ذى بال فسبحان ربنا الخالق الاعلى وتبارك اسمه ذو الجلال
والاكرام ولا ريب ان كل اسم يتبرك ويستعان به فمسماه مستحق للحمد
فالحمد لله حمدا لا يحصره حد ولا عد واشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له ربا امر بشهود وحدانيته فى كل حال واشهد ان سيدنا
محمدا عبده ورسوله الذى جأ بالاسرار والاداب فوجب ان نصلى
عليه لما انه لنا اعظم الاسباب صلى الله وسلم عليه وعلى جميع الال
اما بعد فيقول اسير القصور والتقصير راجى عفو الله وكرمه عبده
محمد الامير قد كنت سمعت بعض مشايخنا قرر فى البسملة وجوها
كثيرة مركبة من اقاويل غريبة وشهيرة وقد كان بعض مهرة الطلبة
يعيب ذلك ويقول هو حب للاغراب والانفراد والشهرة بان يقال
ابدى فى البسملة من الاعداد والانصاف شاهد عدل على انه زاد على
عادتهم فى افادة المسائل سبكها فى قالب التركيب ونظر فى سلوك
الترتيب وقد وعدنا بجمعه ولم يفعل فيما اعلم ثم ان الشميع افاضل
واللوذعى الكامل السابق لما دق من المعانى ورق من البيان المولى
العلامة الشيخ محمد الصبان لا زالت ذاته محروسة وروحه مانوسة
ابدى مثل ذلك او اكثر فى جملتى البسملة والحمدلة فى رسالة لطيفة
وذيله بفوائد بتيمة وفوائد منيفة وجرى فى سبك ذلك على عادته
الانيقة وطريقه الدقيقة وقد اشار لى من لا تسعنى مخالفته بشرحها
فها انا اشرع فى ذلك وان لم اكن اهلا لما هنالك واتى لمثلى التكلم على
مفتاح

مفتاح كلام الله الجامع لما جأ من قبل علاه واسطة العقد الاعلى
ولله المثل الاعلى جملة لما نزلت هوب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح
وهاج البحر واصغت البهائم باذانها ورجمت الشياطين من السماء
واقسم الله عز وجل لا يسمى اسمى على شئ الا شفاه ولا يسمى اسمى
على شئ الا بارك فيه اذا ذكرت صغر الشيطان وكل حرف من حروفها
التسعة عشر وقاية من واحد من زبانية النيران كما ثمانية الحمد
يفتح ثمانية ابواب الجنان قال صلى الله عليه وسلم جود وها فان
رجلا جودها فغفر له وقال لمعاوية أئت الدواة وحرف القلم
وانصب الباء وفرق السين ولا تعور الميم وحسن الله ومد الرحمن
وجود الرحيم مجم بأ البهاء والبر وسين السنا والسرو ميم الملك
والمنة فيالها جملتين بنزه عن مثل نظرى معناهما وعن ان
يتعلق فكرى بنحوهما لكن اكرام المتطفل شان الكريم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال حفظه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح بهما لما ورد واشتهر
واقتدأ بالقران ففى الحديث تخلقوا باخلاق الله اى فيما يمكننا فيه
ذلك ولم يمنعه الشرع كالعظمة والكبرياء رب رب كل شئ ومالكه
ومستحقه او صاحبه الجمع ارباب وربوب واذا دخلت عليه ال
اختص بالله تعالى وقد يخفف وقد تبدل باءه الاخيرة ياء كراهة
لثقل التضعيف قالوا لا ورب بيك اى لا افعل وربك والاسم الربابة
بالكسر والربوبية افاد ذلك فى القاموس وما يقال انه بمعنى التربية
اطلق عليه مبالغة على حد ما قيل فى زيد عدل لا يخلو عن اساءة

ادب واشتهر احتمال ان اصله رابب حذفت الفه تخفيفا فيكون
اسم فاعل اوربب فيكون صفة مشبهة وادغم على كل وهذا يقتضي
الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في الزنة وعليه قول الاشموني
في ابنية اسماء الفاعلين ان جميع هذه الصفات اي التي ذكر موازينها
في الخلاصة صفات مشبهة الا فاعلا فانه اسم فاعل الا اذا اضيف
لموضوعه كطاهر القلب فيكون صفة مشبهة ولكنه يخالف ما ذكروه
في صحة كون مالك يوم الدين وفاطر السموات وجاعل الملائكة ونحو
ذلك صفة للقطع الجلالة من ان التعويل في الفرق على الدلالة على
الحدوث او الدوام فعلى الثاني يكون صفة مشبهة ينتفي بالاضافة
لفعوله على ما فيه ثم بعد هذين الاحتمالين نحلو نر من التربية
فيقتضي انه من ربى مضاعف العين بمعنى اللام مع ان قياس اسم فاعله
مربٍ وهو متعد لا يبنى منه صفة مشبهة فاما ان نجعل مجرد اخذ
ومناسبة او نماخرج عن القياس والقياس ما ذكره بعضهم انه
من رب كشد وهو يأتي بمعنى جمع واصلح فيكون متعديا وبمعنى
لزم واقام فيكون لازما اى المقيم الباقي الدائم واضافته الى
العالمين على هذا افتقار هم له افتقارا مطلقا والعالمين جمع
عالم مراد به النوع لا جميع ما سوى الله تعالى والا لم تصح الجمعية
ثم كونه باليا والنون سماعي لانه ليس علما ولا صفة لخصوص العاقل
ان قلت هل في البسملة والحمدلة اقتباس حيث واقعا ما وقع في القرآن
والسنة كما هنا قلت الظاهر لا لانهم جعلوا الاقتباس من قبيل
السرقات ولا يقال ذلك في الامور المشهورة التي يشترك فيها الخاص
والعام

والعام فان صح ان الاشتهار صار كان اقتباسا وهو ان يوتى
في الكلام بشيء من كلام الله او رسوله لا على انه منه وهو جائز
بلاغة واما شرعا فقال السيوطي قلت واما حكمه في الشرع فمالك
شدد في المنع وليس فيه عندنا صراحة لكن يحيى النووي اباحه
والظاهر حمل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة ادب فلا يكون
تشديدا اكقول البهاء زهير خطأ في الاردافي سطر من بديع الشعر
موزون لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون واما نحو قوله تجرد
في الحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد
اخر تمثل لتزيين شعره فعلت لقد اوتيت سولك يا موسى وقول محمد
ابن العفيف التلمساني يا عاشقون حاذروا مبتسما من ثغره
وطرفه الساحر منذ شككتموا في امره يريد ان يخرجكم من ارضكم
بسحره فالظاهر كراهته لما انه لم يبلغ مبلغ الاول واما نحو قول
ابن ابي زيد من أئمة المالكية اخر رسالته والحمد لله الذي هدانا
لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله فلا باس به والصلاة الواو
اما عاطفة على الحمدلة بناء على انهما انشائيتان او على جواز تخالف
المعطوفين انشأ وخبرا والظاهر ان الجامع بينهما الذي هو
شرعا قبول الوصل خيالي لافتقار الحمد والصلاة والكون لله والكون
على محمد في خيال المولفين ونحوهم واما للاستيناف النحوي وان
قال عبد الحكيم على المطول ان الواو لم يعهد دخولها على الاستيناف
النحوي فقد قال ابن هشام في المغني الواو الاستيناف نحو تبين لكم
وتقر في الارحام ما نشاء ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع

ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فيمن رفع ونحو واتقوا الله
ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر ولا انتصب او الجزم
تشرب ولجزم يذركما قرا الاخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال
الشاعر على الحكم المأتى يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
وهذا متعين للاستيناف لان العطف يجعله شريكا فى النفى فيلزم
التناقض انتهى كلام ابن هشام نعم فى مجيئها للاستيناف البيان
كما فى ما كان للنبى والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين الى ان قيل
وما كان استغفار ابراهيم كلام ليس هذا محله وقد يقال معنى الاستيناف
ابتدأ كلام اخر وهذا حاصل اتى ما لواو اولا بل ربما اضعفته بايهام
العطف فلا معنى حينئذ لواو الاستيناف الا واو زائدة تقع فى اول
الجملة لكنه جعل فى المغنى الواو الزائدة مقابلة لها فى الاقسام فقال
الثامن واو دخولها فى الكلام كخروجها وهى الزائدة اثبتها الكوفيون
والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها
بدليل الاية الاخرى وقيل هى عاطفة والزائدة الواو فى وقال لهم
خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اى كان كيت
وكيت وكذا البحث فى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه الاولى او
الثانية زائدة على القول الاول اوهما عاطفتان والجواب محذوف
على الثانى والزيادة ظاهرة فى قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه
حفاظا وبقيوى من سفاهته كسرى وقوله ولقد رمقتك فى المجالس
كلها فاذا وانت تعين من يبغيني انتهى وذكر فى محل اخر ان الواو
فى وفتحت للحال وقد مضمرة اى والحال انها قد فتحت قبل ذلك اكراما
وتاهيلا

وتاهيلا لهم لخلاف النار فانها كالحبس لا تفتح الا عند ادخال المحبوس
وانت اذا تاملت امثلته وجدت خروج الزائدة خيرا من دخولها وكانه
لم يعبر به نادرا بحيث مثل من القرآن او نظر لاصل المعنى وانظر هل
فائدتها التاكيد كالباء الزائدة والاكان الايتيان بها عبثا والصلاة
اسم مصدر صلى وقياس مصدره التصلية كزكى تزكية عدل عنه لايهام
الاحراق ثم عن التسليم مناسبة ونقل الحطاب فى شرح مختصر الشيخ خليل
المالكى عن علاء الدين الكنانى انه لم يسمع فى الصلاة الشرعية ولا على
خير البرية تصلية ابدا وفيه وفى الشيخ عبد الباقى على العزيزة تعرض
لكونها واجبة كالحمد فى العمر مرة وهل يعاقب على هذا الواجب
كغيره وهل السلام كذلك او مندوب وهل يكره افراد احدهما عن الاخر
خلاف مع المواضع التى تتاكد فيها والتى تكره فيها فانظر ذلك ان
شئت وفيه ايضا لو حلف ليحمدن الله بافضل المحامد فى الافضل صيغ
كثيرة منها ما ذكره النووى لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
وذكر صيغا اخر قال الاحوط الجمع بينها قلت ولم ار مثله فى الصلاة
والظاهر صلاة ابن مشيش لان من جملة ما فيها صلاة تليق بك منك
اليه وهدية عظيم كريم لعظيم منه بلا واسطة اعظم ما يكون مع
ما لها من الخواص المشهورة وبعد فالاظهر حتمه فى ذلك كله
لانه ان اراد الفضل من جهة الاثابة فامر مغيب او اراد من جهة
الثناء والبلاغة فامر لا يضبطها هذا او رايت الفاسى شارح الدلائل
نقل عن الشهاب الخفاجى فى حاشية البيضاوى ان تصلية مسموع
ورايت بطرته شاهده ما انشده ثعلب تركت القيان وعرق القيان

وادمنت تصلية وابتهالا واشتهران الصلاة من الله الرحمة وربما
قيل مقرونة بالتعظيم لتناسب الجناب النبوى ومن الملائكة الاستغفار
ومن الادميين الدعا قال شيخنا العلامة العدوى كغيره بل من الملائكة
مطلق الدعا ايضا وليست صلاتهم قاصرة على الاستغفار كما فى حديث
ان الملائكة تصلى على العبد ما دام فى مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم
ارحمه او كما قال صلى الله عليه وسلم وفى المغنى الصواب عندى ان
الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله
تعالى سبحانه الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء
بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاءه
الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما نفوه ثم
المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم
عليه الثانية انا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند اليه اذ الكلام الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها
متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى والرابعة
انه لو قيل مكان صلى عليه ودعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين
صحة حلول كل منهما محل الاخر انتهى وما قاله انسب باسجام الاية
اذ يحمل بعناها على المشهور خصوصا على رفع الملائكة ان الله يرحم
وملائكته يستغفرون يا ايها الذين امنوا ادعوا وهذا لا يحسن فى مقام
طلب اقتدا المومنين بالله والملائكة ولما استشعر هذا بعضهم
التزم ان معناها الدعا مطلقا وكان المولى يدعو دائما بايصال
الخير ذكره الشمنى وانت خبير بان الاستناد الى انه اقتدا فى مطلق
التعظيم

التعظيم خير من هذا التجازف الصعب ويلزم على المشهور استعمال
المشترك فى معنييه على قراءة النصب هذا وقد رد البدر الدمامينى
الجهة الثانية بانه يقال ارض الرجل وارض الجدع والاسناد
حقيقى فى الموضعين ومعنى الاول ارعد اورعم والثانى الكلمة
الارضة وهى دويبة تاكل الخشب ويقال كثا اللبن بمثلة وهمزة
اذا ارتفع فوق المأوصفى المأتحته ويسند للنبت بمعنى طلع او غلظ
او طال او التف وللقدر بمعنى ازبدت وغلت وقمؤ يسند للرجل
بمعنى ذل وصغر والى الماشية بمعنى سمن ومن تتبع وجد كثيرا انتهى
واجاب الشمنى بان كلام المغنى فى غير المشترك وهذه من المشترك
وليت شعرى كيف يقال هذا الجواب مع قول المغنى احدها اقتضاء الاشتراك
ثم ما ذكره فى الجهة الرابعة لم يره الامام واجبا اصلا واوجبه
البيضاوى اذا احدث اللغة وابن الحاجب مطلقا بقى ان ابا اسحاق
الشاطبى فى شرح الالفية صرح بان الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم
من العمل الذى لا يدخله الرياء بل هو مقبول قال السنوسى وهو مشكل
اذ لو قطع بقبولها لقطع للمصلى عليه بحسن الخاتمة واجاب بان معنى
القطع بقبولها انه اذا ختم له بالايمان وجد حسنتها مقبولة لا ريب
فيها بخلاف سائر الحسنات لا وثوق بقبولها وان مات صاحبها على
الايمان ويحتمل ان قبولها على القطع اذا صدرت من صاحبها على وجه
المحبة له صلى الله عليه وسلم فيقطع بانتفاعه بها فى الاخرة ولو فى
تخفيف العذاب ان قضى عليه به ولو على وجه الخلود الا ترى الى
انتفاع ابى طالب بمحبته وابى لهب بعتقه جاريته التى بشرته بولادته

بالاصابة الوعدة

صلى الله عليه وسلم كما في السير نقل ذلك الزرقاني على العزية وبعضهم
قال للصلاة اعتباران جهة حصولها للنبي صلى الله عليه وسلم وجهة
الثواب عليها فالقطع بقبولها من الجهة الاولى فاذا طلبتها من الله
تعالى فانه عز وجل يصلي على نبيه الصلاة اللائقة قطعا فليست كغيرها
من الدعاء وهي من الجهة الثانية كغيرها من الاعمال تحبطها الرياء وغيره
من المحبطات والعياذ بالله تعالى واستفيد من هذا ان النبي صلى الله
عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لان الكامل يقبل الزيادة وان كان
الادب ان لا يرى ذلك لما ان ثمرتها من الله تعالى ومن فضله شرفك بطلب
ذلك ولا تاثير لطلبك فجملة الصلاة انشائية معنى وان كان اصلها الاخبار
فهو مجاز غير استعارة لعلاقة الضدية او استعارة تهليحية تنزيلا
للتضاد منزلة التناسب او بجامع التحقق كما ان عكسه بجامع عدم
الكذب اصلية او تبعية على ما قيل ان مدلول الجملة النسبة الجزئية
وهي بمنزلة معنى الحرف فليتامل قال الخطاب والاخبار المستعملة
في الانشاء تتوقف على نيته ما لم تشتهر فيه واحتمال خبريتها بناء على
ان المقصود اظهار التعظيم والمحبة وذلك حاصل بالاخبار بعيد وان
قرره شيخنا وذكره ليس على التهذيب واختار المصنف في الحمد
والصلاة الجملة الاسمية لدلالتها على الدوام لكن لا بالوضع اذ لا تدل
به الا على مجرد الثبوت بل بواسطة العدول عن الفعلية او القرائن
المقامية او الاصل لان الاصل في كل ثابت استمراره اقوال تقلها
شيخنا في حاشية ابن عبد الحق ويرد على الاول ان العدول لها انما
هو لمزية الدوام فيقتضي انها تفيده قبل ولو كان ذات العدول يفيد
الدوام

الدوام لافاده عند تعلقه بالفعلية مع انها انما تفيد التجدد والحدوث
على انه يقتضي ملاحظة الفعلية اولا ثم العدول عنها وهو مجرد دعوى
وان قال الاشموني وغيره ان الاصل حمدت حمدا لله فتصرف بالحذف
والرفع والتعريف وعلى الثاني ان الفعلية تفيده بالقرائن ايضا كعلم
الله كذا وعلى الثالث انه مشترك بين كل مثبت ولو دل عليه بفعل الاترى
ما يقال ان الاصل في كان الاستمرار ولا يلزم من الدلالة على الحصول
في الماضي الانقطاع وان تبادر للذهن كيف وقاعدة الاستصحاب
تكذبه ولعل خيرها الوسط ويقال ان قرائن الدوام اكثر ما تكون مع
الاسمية فصح نسبة الدوام لها في الجملة ثم ان شيخنا استشكل دوام
الصلاة والسلام بانهما عرضان ينقضيان بمجرد النطق بهما واجاب
بان الدوام باعتبار ثوابهما ومثله لبعض حواشي التشوري وانت
خبير بانه ليس المراد لفظهما بل الرحمة والانعام وهما يدومان
كما ان الحمد دائم ولو من حيث استحقاقه والسلام اي التحية بان
يحييه بكلامه القديم على وجه لائق او ينعم عليه فيكون على الثاني
من قبيل الصلاة ويحتمل انه بمعنى التسليم مما يكره واما احتمال انه من
اسمائه تعالى اي السلام راض عليه كما قيل فبعيد واما ما رواه المناوي
في كنوز الحقائق عن العقيلي ان السلام اسم من اسماء الله تعالى فانشوه
بينكم فيمكن حمل الاسم فيه على معناه اللغوي وهو العلامة اي انه من
شعائر دين الله او انه اشارة لجرد المشار كذا للخطيب فليتامل على سيدنا
قول شيخنا هو متولي السواد اي الجماعة الكثيرة فلذا لا يضاف للشيء الواحد
كسيد الدابة وفيه انه يقال سيد العبد ونحوه فالاولى انه من مطلق السود

اي الشرق وسمعت عن شيخنا وشيخ مشايخنا السيد البليدى انه كان
يستشكل تصريف سيد باجتماع اعلالين فى كلمة واحدة القلب والادغام
ويجيب بان محل المنع مالم يكن احد الاعلالين ادغاما وانت خبير
بان هذه القاعدة غير مطردة الا ترى نحو قضايا وخطايا مما لو
استثنى قضى على ان كون الادغام الصغير وهو ما سكن فيه اي بعد
اول المثلين كما هنا بعد القلب اعلالا بعيد مع انه ليس فيه من
التعرض الاسرعة النطق محمد من حمده اثنى عليه كثيرا بنا على ان التضعيف
للتكثير او جعله حامدا كذكره جعله ذاكرا وهو صلى الله عليه وسلم
افضل المحمودين والحامدين وعلى اله هم فى مقام الزكاة عندنا معاشر
المالكية بنو هاشم دون المطلب على الصحيح وكذا عند الحنابلة وعند
الشافعي بنو هاشم والمطلب معا وعند الحنفية فرق خمس ال علي
وال العباس وال جعفر وال عقيل وال الحارث بن عبد المطلب وفى
مقام المدح كل مومن تقى كما ورد ال محمد كل تقي وان كان ضعيفا ولم يرد
انا جد كل تقى وفى مقام الدعا كل مومن ولو عاصيا وفسره القاضي عياض
فى مقام الصلاة بالاتقياء مع انها دعاء وكانه لاشعارها بالتعظيم لانها
شعار الانبياء والبقية لاخروجها عن افادة التعظيم بالمرة واصل ال
اهل واهل الشيء مستحقه كانهم استحقوا من هم له لتصغيره على اهيل
قلبت الهاء همزة وان كانت الهمزة اثقل فالمقصود التوصل للاخف
من الهاء اعنى الالف وقلب الهاء ابتداء الغا لا نظير له والتصغير كالتكبير
يرد للاصل والقول بان اهيل يجوز انه تصغير اهل لال فلا يستدل به
ممنوع فان الائمة لا يحكمون بامر له الا لمقتض ولا يبعد ان يقال

احدهم

احدهم للعزي كيف تصغر ال فجيبه وتحويفهم وسوسة وقيل اصله
اول وجدت الواو متحركة بعد فتح فقلبت الفا ثم ال يوول اذا رجع
لانهم يرجعون له ويرجع لهم فى الامور بدليل تصغيره على اويل فلعله
ذو اصلين والقول بان فى الاستدلال بالمصغر على شيء فى المكبر دورا
وان المصغر فرع المكبر ممنوع فانه فرعه من جهة الوجود والمكبر فرعه
من جهة العلم بالاصالة فالجهة منفكة وكذا القول بان اختصاصه
بالاشراف العقلاء غالبا ولو زعما او حسب الدنيا كال فرعون انه
تهكم بنا فى تصغيره فان الشرف وعدمه من الامور المتفاوتة الاضافية
فيجتمعان باعتبارين على ان التصغير يات لغير التحقير ثم هذا يقتضي ان
الشرف غير نفسه وبعبارة لا يضاف الا لذى شرف فلا يرد السوال من
اصله الا ان اعتبرت سراية الشرف وفى كلام المصنف اضافته الى الضمير
وهى جائزة على الصحيح لان معناه يكون شريفا كما هنا على ان لفظ
الضمير قد يكون له على بعض الالفاظ الظاهرة شرف من بعض الجهات
واستشهد له بقول عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم مخاطبا
لرب البيت الحرام فى شان اصحاب الفيل وانصر على ال الصليب وعابديه
اليوم الك وفيه ايضا اضافته لغير العاقل وحسنه انهم حيث عبدوه نزل
كالعاقل وصحبه هو عند ابي الحسن الاخفش جمع صاحب والتحقيق انه
اسم جمع له كما هو مذهب سيبويه لان فعلا ليس من ابنية الجمع كما ذكره
الاشموني فعلم ان اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه والفرق بينهما
فى المعنى ان الجمع كلية واسم الجمع كل افاده الاشموني ولعله بالنظر للاصل
والا فيقال حمل الرجال الصخرة الكبيرة واعطيت الجيش دينارا دينارا او جمع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

صحب على صحاب ككعب وكعاب واصحاب كبغل وابغال وقرأ وافراد ويحتمل
ان هذا جمع لصاحب كجاهل وجاهال على ما فى التوضيح او صحب بكسر ثانيه
فرع الثانى لحذف الالف او مستقلا والصحابة مصدر بمعنى الصحبة اطلقت
على الجماعة على حد زيد عدل والبهم ينسب الصحابى وهو من اجتمع
به مومنا وان لم يطل كالتابعى وقيل يشترط فى التابعى الطول لمزية
نور النبوة فان ارتد وهبت فان تاب ولم يره فقيل تعود بجرة عن
الثواب فيحسب منهم ولا يحدث من حلف انه صحابى ويكون من اجتمع به
تابعيا وقيل لا ودخل الصغير والاعمى والجن والملائكة على الصحيح ولو
اجتمعوا فى السما اذ لا تخصص فى السما وان اشتهر اشتراط كون الاجتماع
على وجه الارض وعيسى ومن لم يعرفه او خلق سائر رقيق او فيه كوة
او على بعد او لم يشعر احدهما والظاهر ان المجنون كالصغير لا ان كانا
نائمين فيما يظهر ولا من مات من الانبيا واجتمع بارواحهم ولا من
راه بعد دفنه صلى الله عليه وسلم وفيما قبله وبعد الموت خلاف
والمحض صحابى وجمهور اهل الله على انه حى ويموت عند رفع القران
بعد عيسى وقيل بموته لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقسم
قبل وفاته بشهر ما على وجه الارض من نفس منفوسة اليوم يا تى
عليها مائة سنة وهى حية وقال الجمهور هو ساكن البحر او انه
اذ ذاك كان فى الهوى على انه يمكن ان المراد الظاهرون اجمعين
هو تاكيد يفيد شمول الحكم فمفاده مفاد كل ويوتى به بعدها لزيادة
التاكيد خلافا لمن قال فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
ان كل لافادة سجود جميعهم واجمعون يفيد انه دفعة واحدة

وبعد

وبعد يوتى بها فى الاقتضاب فتكسبه شبها بالتخلص حيث لم
يات الغرض الثانى فجاة بل حيث توطنت النفس وشعرت به فى الجملة فقام ولكل
مقام المناسبة فى التخلص وربما قيل فى امثال هذا المقام انها ظرف زمان
باعتبار التعلق ومكان باعتبار الرقم قال بعض مشايخنا والثانى بعيد اذ
ليس المراد مهما يكن من شى فى المكان الذى بعد مكان البسملة من الورق
المكتوب فيه مثلا ومن المشهور انه اذا نوى لفظ المضاف اليه اعربت
ومعناه بنيت وتكلف فى الفرق بينهما بان اللفظ فى الاول مقصوده انه
مصرح به ونية معناه هى نية النسبة الجزئية التى بين المتضايفين
وان كان يلزم مهانية المضاف اليه الا انه ليس بالمثابة الاولى مع ان
النسبة المذكورة هى الاضافة التى هى حالة بين الطرفين فما وجه جعلها
معنى المضاف اليه واضافتها له فتما نعم اختار المصنف ان العبارة على
ظاهرها وان المراد نفس معنى المضاف اليه من غير قصد الى لفظ فلا
اشكال لكن لا يخفى ان التفرقة من حيث هى لا يقوى دليل عليها فلو قيل
ان المنوى دائما لفظ المضاف اليه وانه يجوز مع ذلك الاعراب والبنا على
حد نحو يوم اذ اضيف للجمل لكان اسهل وانسب بما يذكرونه فى علل البنا
لضعفها او البنا الجائز يكتفى فيه بسبب ما فانهم يعللون بشبه احرف
الجواب فى الاكتفا بها عما بعدها او تضمن معنى الاضافة او جمودها
وعدم تصرفها تصرف الاسما من تثنية وجمع ونحو ذلك مما لا يخفى عليك
ولا ضعفه ثم يقولون بنيت على حركة للساكنين وضم جبرا بالاقوى
او بما فانها فى اعرابها فانها تنصب او تجر وهذا الثانى نظر للغالب
والا فقد نقل شيخنا فى حاشية ابن عبد الحق جواز رفعها منونة على

متصوده كانه مصرح به

الابتداء عند القطع عن الاضافة راسا وذكره المصري على الازهرية
ايضا قال شيخنا بعد ان تكلمت معه في ذلك ان معنى وبعد فاقول مثلا
على هذا وزمن اقول فيه قلت لكن يقال ما المسوغ للابتدا بالنكرة ولعله
الوصف معنى لان المراد وزمن قال للزمن السابق لكن يرده ما نقله العلامة
القاسمي عن شيخه الصغوي من جواز جيوان ادمي في الدار دون انسان
في الدار مع ان المعنى واحد لان العرب اعتبرت الوصف مسوغا لنكتة
تظهر في بعض الاحيان وعلود والباب فلا يضر تخلفها في بعض المواد
على ما قال اولما في الاول من مزية الاجمال ثم التفصيل دون الثاني على ما
يمكن ان يقال ثم ذلك الوجه مع بعده يمكن جريه عند عدم القطع
فيقول الفا التوهم اما لكثرتها في مثله لاالتقديرها لان المقدر كالثابت
فيلزم الجمع بين العوض والمعوض الا ان يقال المراد بالتقدير الوجود
الحكمي بوجود العوض اولا تجعل الواو حينئذ عوضا بل استينافية
او عاطفة وعليهما يحتمل ايضا زيادة الفا وانها تعليلية لمحذوف
اي واستمع بعد فانه يقول الخ وقال بعض المحققين الفا لاجرا كلمة
الظرف مجرى كلمة الشرط على حد واذا لم يهتد وابه فسيقولون هذا
افك قديم وقد يقال انه قياس مع الفارق لان اذ بوتي بها للتعليل
فهي شبيهة بالشرط معنى وقريبة من اذا لفظا بخلاف بعد فيهما
واصل يقول يوزن بينصر نقلت الضمة الى القاف للثقل ان قلت
هي تحذف على واو قبلها سكون كدلو اجيب بان ذاكي الاسم لخفته
وثقل الفعل قيل لتركيب مدلوله وفيه ان هذا ينتج نقل المعنى لا اللفظ
الا ان يدعى الاكتساب فالاولى لما فيه من الزوائد غالبا على ان ضمة دلو

تحذف

تحذف وقفا وتتبع بسد لها الفتحة نصبا والكسرة جرا والمفارق المتنقل
خفيف تنقل فلذات الهوى في التنقل ورد كل صاف لا تقف عند منهل
ويقول دل على ان قال ليس اصله مكسور العين والا لقيل يقال كيخاف واصله
يخوف كيعلم نقل وقلب كما ان تعديه دل على انه ليس مضموما لان شان
المضموم اللزوم نعم اذا اريد اسناده للضمير ينقل الى فعل بالضم ثم
تنقل حركة عينه لغائه دلالة على انه من الاجوف الواوي وقدموا
في خفت الدلالة على هيئة العين وحركتها على الدلالة على ذاتها ولم
يفعلوا ذلك في قلت لان القاف مفتوحة اصالة فلا تظهر الدلالة ومما
تسمع ان القول لا يعمل الا في جملة او ما فيه معناها كالقصيدة او مفرد
اريد لفظه ويزاد مفرد مدلوله لفظا كقلت كلمة تعني لفظا زيد مثلا
لا لفظا كل مرة ومن هنا يعد ان اسم الفعل موضوع للفظه والاصح
قلت صه على معنى قلت اسكت لانصباب الحكم على المدلول وكذا ما قيل
في اسم مصدر واسم جمع انه اسم للفظهما راجي الغفران الفهامة المتوقد
والذكي المتفرد ابو عبد الله محمد بن علي الصبان احسن الله عمله
مصدر عمل كفرح وهو الفعل عن روية وتدبير فلا يضاف لغير العالم
والفعل اعم في الحديث فعل العجماء جبار وبلغه في الدارين امله فيه مع
ما قبله من محسنات البديع امران الاول الجناس المضارع وضابطه
اختلاف المتجانسين بحرفين متقاربين كما في قوله تعالى وهم ينهون
عنه وينأون عنه فان الحرفين حلقيان الثاني لزوم ما لا يلزم
وهو ان يراعى قبل الروي او ما هو بمنزلته في السجع ما يتم النظم
او السجع بدونه كالهاء في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل

فلا تظهر ان قلت الهاء في المتن لا تصح رويا كما نص عليه شيخ الاسلام
على الخزرجية قلت السجع في المتن على اللام والحسن في الميم
مع ان ذلك مختلف فيه ويخفف في السجع ما لا يخفف في النظم في نحو
هذا هذه لا يخفى عليك ما فيد من الاحتمالات السبعة بامكان التجوز
في علامات المحمول الى دالها او مدلولها لعلاقة ان الدال محل او سبب
او مجاور للمدلول من حيث التفهم وانها تزيد افرادا وتركيبا باحتمال
العبارات الذهنية وظاهر انها غير المعنى فانا نستحضر المعنى الواحد
ونتخيل له عبارات شتى وان بعضهم اختار الالفاظ المخصوصة
وبعضهم ضعفه بانها اعراض تقتضي مجرد النطق وهنا بحث وهو
ان الاصوات حيث كانت اعراضا فما محلها القائمة هي به صرح المولى
في اول تعريب الرسالة الفارسية العصامية بانها قائمة بالهوى
ونصه واما الصوت فهو كيفية حاصلة من تموج الهوى قائمة به
مدركة بالسمع وتموج الهواء يحصل باسباب من جملتها الحرف العنيف
والقلع العنيف على ما بين في محله انتهى بحروفه ويؤخذ من كلام
غير واحد من المحققين خصوصا الاعاجم الذين هم المعتمد في مثل
هذا فظهر ان قولهم الصوت هواء منضغط الخ فيه نسج من
وجهين الاول انه تعريف للعرض بالجوهر الثاني انه غير جامع لصوت
القرطاس عند هزه ومن العجائب ان غير واحد من اخواننا لما
بلغهم عني حاصل هذا الكلام لم يسلموه فمنهم من كذب الناقل ومنهم
من اخبر شيخنا فقال لي لما اجتمعت به ان مذهب اهل السنة انه
قائم بالشخص ولم يرتض ما تقدم وقال هو مذهب الفلاسفة فقلت
ما تصنع

ما تصنع في الصوت الحاصل من احداك الحجرين مثلا اذ حيث لم يقم بالهواء
فلا جائز ان يقوم بهما لان العرض لا يقوم بمحلين ولا باحدهما لانه تحكم
فقال يقوم بهما وتنزلهما منزلة الشيء الواحد على اني كنت عرضت عليه
قبل ذلك عبارة المولى فاقرها واختر لنفسك ما يحلو ان قلت يرد على
ما نقلت حملة الهواء لا فما لان من قام به معنى اشتق له منه اسم
فالجواب ان اللغة تبنى على الظاهر لا على التدقيق المحض وايضا لما كان
اللفظ بمعنى التلفظ صفة للشخص قطعا لم يستعمل لا فما الا فيه وللاول
لما ظهر ذلك الدقيق في بعض المواضع التفتوا له فقالوا صوت الهواء في
الشجر مثلا فهو مصوت ويظهر لك من هنا فائدة اخرى وهي ان الحركة
قائمة هي والحرف بالهواء خلافا لمن قال انها قائمة بالحرف اذ يلزم قيام
العرض بالعرض وقد نازعني بعض من قرات عليه في السبع وجزم بقول
بعضهم كالجعبري الحركة قائمة بالحرف وانها قدره لا ازيد والاوجد
الزائد بلا محل والا انقص والا كان بعض الحرف ساكنا ولبعضهم انها
قبل الحرف بدليل قولهم في يوعد وقعت الواو بين عدوتيها الياء
والكسرة والا كانت بين فتح وعين واما المعية بدون قيام به فلا تصح لانه
لا يتاتى اشتغال اللسان بلفظين مستقلين دفعة والا ظهر على ما قدمناه
افادة نحو الائمة الرضى من انها بعض حرف تاتي بعد الحرف ونصه
في شرح الشافعية في اول بحث المضارع اوائل الكتاب الحركة في الحقيقة
بعض حرف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل فمعنى فتح الحرف الاتيان
ببعض الالف عقبه وضمه الاتيان ببعض الواو عقيبه وكسره الاتيان
ببعض الياء عقيبه ومن شدة تعقب ابعاض هذه الحروف الحرف المتحرك

التبس الامر على بعض الناس فظنوا ان الحركة على الحرف وبعضهم
تجاوز ذلك وقال هي قبل الحرف وكلاهما وهم وانت اذا تاملت احسست
بكونها بعده الا ترى انك لا تجد فرقا في المسموع بين قولك الغز و
باسكان الزاي والواو وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاي
وكذا قولك الرمي باسكان الميم واليا والرم بحذف الياء وكسر الميم
وذلك لانك اذا اسكنت حرف العلة بلا مد ولا اعتماد عليه صار معنى
الحرف كما قلنا كلمات جمع كلمة يحتمل تعددها على معناها والاظهر
انها بمعنى الكلام استعارة بجامع شدة ارتباط الاجزاء فالمشبه به
كلمة اكثر من حرف كما هو الغالب او مرسل من تسمية الكل باسم جزئه
ان قلت لابد للجزء من مزية من بين الاجزاء كما نص عليه السعد
وغيره قلت ذلك في جزء معين كالعين وكلمة صالح لاي جزء
قليلة دفع به توهم استعمال جمع القلة في جمع الكثرة على ان
القلة متفاوتة على ان الواقع انه استعمل جمع التصحيح هنا للكثرة
وان كان من جموع القلة فهو اما استعارة بجامع مطلق القلة فان
ما استعمل فيه قليل بالنسبة لغيره كما ان عكسه بجامع العظم واما
مرسل بان يطلق عن قيد القلة ثم يستعمل في الكثير باعتبار انه مطلق
جمع او ينقل له ثانيا بخصوصه او بان يلاحظ ان القليل جزء الكثير
لكنها شريعة جليلة بين قليلة وجليلة الجناس اللاحق وضابطه
تباعد الحرفين مخرجا كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي الشاهد في الليالي واللآلي وفيه ايضا
كالحياة والممات اخر المخملة الطباق وهو الجمع بين متقابلين
ولو

ولو في الجملة كقتول وعسيل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب براسه
فبكى فحجست في القاموس حجس الشيء في صدره يحجس خطر بباله وهو
ان يحدث نفسه بالخاطر الباهمعنى في والخاطر ما يخطر في القلب اراد
به محله وسحت سنح له راى عرض والشعر تيسر وذكره هذه المادة
حسن فانها قد تستعمل في البركة قالوا من لي بالسانح بعد البارح اي
بالمبارك بعد الميشوم بالبال اي القلب بمعنى الذهن الفائز اي
الضعيف في القاموس فتر سكن بعد حدة ولان بعد شدة والجسم
لانت مفاصله وضعف والمأسكن حره وطرف فاتر ليس بحاد النظر
في ذكر ما يتعلق بجملتي البسملة والحمدلة اي في افادة ذلك والظرفية
مجازية من ظرفية الشيء في الغرض منه لانه حيث كان الشيء لا يخرج
عن الغرض صار كالمظروف في الغرض والغرض محيط به والبسملة
والحمدلة مصدر ابسمل اذا قال بسم الله وحمدل اذا قال الحمد لله فهو
من المنحوت قال يا قوت في معجم الادباء سال الشيخ ابو الفتح عثمان ابن
عيسى النحوي ابا علي الفارسي عما وقع في الفاظ العرب على مثال
شقحطب فقال هذا يسمى في كلام العرب بالمنحوت ومعناه ان
الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار شيئين ويجعلهما واحدا
فشقحطب منحوت من شق حطبا فساله ابو الفتح ان يثبت له ما وقع
من هذا المثال ليعول في معرفتها عليه فاملاها في نحو عشرين ورقة
من حفظه وسماها كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب
نقله العلامة السيوطي والحق ان حفظ الكلمة الاولى بتمامها ليس
بشرط في المنحوت بدليل نحو عبشمي وعبقسي في النسبة الى عبد شمس

شبكة الألوكة www.alukah.net

وعبد قيس وسر بعض الافاضل عشرة الفاظ بسملة وحمدلة وحسبلة
وحوقلة وحيعلة وسبحلة لسبحان الله وهيللة للااله الا الله
وجعفلة لجعلت فداك وطبقله لقول اطال الله بقاءك ودمعزة لقول
دام عزك وفي حاشية عصام على التفسير ان حوقلة غير فصيح والفصيح
حولقة وان نحت اطال الله بقاءك طلبقة فلعل فيه لغتين كحوقلة
وحولقة واستفيد مما نقلناه ان ترتيب الحروف قد يخالف من
الاحتمالات التي تيسر له ذكرها ثم ذكر نبذة هي الشيء القليل لان شانه
ان ينبذ اي يرمى بسهولة واراد به الفصل الذي ختم به الرسالة
يتم بها الحاتهما جمع نحث وهو لغة التفتيش ويطلق عرفا على
الايراد لمصاحبته له وعلى اثبات المحمول للموضوع لاحتياجه له
وترجمة للمبحث اعني محل البحث المستجادات جمع مستجاد لان
وصف غير العاقل يجمع بالالف والتا نحو جبال راسيات وايام
معدودات واصله مستجود نقل وقلب والسين والتا لعد الشيء كذا
كاستفسنته عدد نه حسنا لان ائدتان ولا للصيرورة ولا للطلب
نسال الله تعالى رضاه في الحياة وبعد الممات مصدر ميمي بمعنى الموت
واصله مموت نقل وقلب اعلم ان متعلق بفتح اللام لان الاولى
اعتبار العامل اصالة في المعمول يتبعه ويتعلق به وان كان التعلق
حالة بين الشيئين فكل منهما متعلق ومتعلق الجار والمجرور معنى
كون الجار متعلقا بالعامل انه مرتبط به من حيث انه يوصل معناه
على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف للمعمول وهي التعدية العامة
لجميع حروف الجر ثم قيل معنى انها حروف جر انها تجر معاني الافعال
للاسما

والاسناد والاسناد بشمول الزوائد ابتداً الجر على ظاهره وتعلق المجرور
من حيث وصول معنى العامل له على الوجه السابق وانه في محل نصب
معمول له فعلم ان جعل الجار متعلقا ايضا ليس مبنيا على خصوص
القول بان المحل لمجموع الحرف ومدخوله كما قد يتوهم في البسملة حال
من الجار والمجرور على قاعدة الظرف بعد المعارف او صفة فيقدر المتعلق
معرفة ثم هو اما مثنى واما مفرد بنا على انهما عرفا كشيء واحد
الا ترى انه يطلق عليهما ظرف او ظرف لغو يتنازعه الجار والمجرور
وهو من ظرفية الجزء في الكل ويصح رجوعه للمتعلق والظرفية
من حيث انه ملاحظ في المعنى كما هو محمل من قال ان المقدرات
من القران والا فليست من اللفظ المنزل المتلو المتحدى به المعدود
ايات وكلمات وحروفا اما فعل وهو الاولى لان اصل العمل للافعال
فمحل المجرور نصب اي محل نصب ومحل النصب مكان يعتبر لحلول
المنصوب فيه فلك ان تجعل الاضافة لادنى ملابسة او تؤول نصب
بمنصوب او تقدر مضافا اي محل ذي نصب ولك ان تستغني عن
هذا كله بجعل النصب نفسه محلا تسمحا وان تقول التقدير محل
المجرور ذو نصب وكون المحل للمجرور وحده هو التحقيق وان
اشتهر انه لمجموع الجار والمجرور وذلك لان المجرور هو المطلوب
المرتبط به الفعل معنى فليكن المحل له والحرف واسطة فقط ولذلك
يظهر النصب في المجرور اذا اندرج الخافض او اسم فمحل المجرور
كذلك اي نصب ان قلت يلزم تشبيه الشيء بنفسه قلت النصب
عند كونه بالاسم غير نفسه عند كونه بالفعل صالم يكن الاسم خبرا

فرفع او نصب اعلم انه حيث علق باسم فان كان الاسم مبتدأ كتاليفى
لبسم الله والخبر محذوف اى كائن مثلا ولا ضرر فى حذف الوكيلين لدليل
فالمحل نصب قطعا وان كان خبرا والمبتدا محذوف ايضا اى ابتدائى
كائن لبسم الله او انا مولف لبسم الله مثلا على تقديره عاما او خاصا
فان نظر الى ان الخبر فى الحقيقة المتعلق وهو معموله كان فى محل نصب
ايضا وان نظر الى انه قائم مقامه فى الخبرية ظاهرا كان فى محل رفع
وبعضهم نظر لهما فجعل له محلين باعتبارين فاو فى كلام المصنف
لمنع الخلو ان قلت هلا صح له محل رفع عند تعلقه بالمبتدا
بالنيابة عن متعلقه قياسا على ما قالوا فى التعلق بالخبر قلت
الخبر يكون جملة وغيرها ويكثر وقوع الظرف موقعه فساغ
ادعاء الخبرية الصورية للظرف بالنيابة واما المبتدا فانما
يكون مفردا عاريا عن العوامل اللفظية وعلى فرض وقوعه
بصورة المجرور ويكون الجار زائدا كما فى بحسبك درهم فلم يصح
ادعاء الابتدائية الصورية بالنيابة فليتامل وكل من الاسم والفعل
اما خاص وهو الاولى لشموله جميع اجزاء المقصود ولان المتكلم
يجده مركوزا فى نفسه بالطبع او عام كما شرع او ابتدأ فليس
المراد بالعام هنا ما متعلقه ظرف مستقر لاستقرار الضمير من
العامل فيه كما هو مشهور او لاستقرار معنى العامل فيد لانه يفهم
عند سماعه ولا يتوقف على دليل اخر كما حققه السيد بل الظرف
قد يكون هنا لغوا فى الحالين ونقل الحادى فى كتابه ابداع حكمة
الحكيم فى بيان بسم الله الرحمن الرحيم عن ابن التجيد فى حاشية
البيضاوى

البيضاوى عن اليمنى والشريف العلامة ان اختيار النحاة فى متعلق
المستقر الفعل العام انما هو عند عدم قرينة المخصوص واما
عند وجودها فتقدير الخاص اكثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف عن
كونه مستقرا لان معنى استقرار الظرف كون عامله مضمرا مستقرا فيه
وهذا موجود عند كونه خاصا فاختيارهم العموم ليس لكون الخصوص
مانعا عن الاستقرار بل لكونه مطردا ومضبوطا انتهى وقد يقال الخاص
يتوقف على دليل اخر غير الظرف كزيد فى الدار وعمرو فى المسجد
جوابا لمن نام فى المسجد ومن نام فى الدار والمتبادر من الاستقرار
الانفهام بلا واسطة الا ان لا يلتزم ذلك وما يقال ان تقدير اشد
اسبى بالحديث فعيه ان معنى البداءة فيه الذكر اولا وهذا حاصل
مع تقدير الف مثلا وكل من الاربعة السابقة اما مقدم واما مؤخر
وهو الاولى لشرف ذكر الله تعالى فيهتم به وليفيد الحصر خلافا لمن
كان يبدا باسم الاصنام ولانه ورد كذلك عند ذكره كحديث
باسمك اللهم وضعت جنبى وباسمك ارفعه ولا يعارض باقرا باسم
ربك لانها اول سورة نزلت والاهم اذ ذاك الامر بالقراءة وان كان
ذكر الله تعالى اهم فى ذاته فالبلاغة المطابقة لمقتضى المقام على انه
يجوز تعلقه باقرا الثانى والاول لا معمول له وما يقال ان معموله الذى
فى اول السورة مردود بان الذى فى صحيح البخارى وغيره بلا بسملة
وهذا يقتضى ان البسملة ليست اول ما انزل وعليه ما روى كان
صلى الله عليه وسلم يكتب فى رسائله باسمك اللهم حتى نزل
باسم الله مجراها فكتب بسم الله حتى نزل قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن

فكتب باسم الله الرحمن حتى نزلت اية النمل فصار يكتبها كلها اي يامر
بالكتابة فقولهم القران نزل مبدوأ بالبسملة لعله باعتبار ترتيبه
في اللوح المحفوظ فيكون مبدوا حالا ماضية محكية او مقارنة من
حيث الاتصال بالحال او باعتبار ما ال اليه في الترتيب في المصحف لان
الحق انه توقيفي كما سيأتي السور فتكون حالا منتظرة وقد عرضت
هذا على عمدة العصر الشهاب الملوي فارتضاه وكون القران مبتدوءا
بها لا يستلزم انها جزء من السورة لجواز ان معنى ابتدائه بها
ذكرها عند الشروع فيه بناء على ان ابتدأ شيئ بشيئ لا يستلزم كونه
جزءا منه فان ذا البال كالاكل يبدأ بها وليست جزءا منهما ولا يقال هي
جزء من القران لا من السورة لانا نقول ليس القران الا السور على
انه خلاف المذهب القائل ليست اية من القران الا في النمل ثم ما في
سورة النمل يقتضي انها ليست من خصوصياتنا وكذا قولهم كل
كتاب فهو مبدوء بها ولكن الظاهر حملها على المعنى اوان التالف
باعتبار ما في اللوح مثلا وما روى ان الوحي للكل كان بالعربية وهم
يبينون لقومهم بلسانهم لا انها وجدت بهذه اللغة والترتيب بين
امة غير ناشئ ان المصنف لم يذكر احتمال التعلق بما ياتي كمن يحلف
يقول العبد او قال لعدم تبادره وشهرته واطراده ولا احتمال تاخره
عن اسم فتمسا بناء على جواز الفصل بمثل ذلك او عن الله او الرحمن او
الرحيم لعدم جدوى ذلك كما انه لم يذكر احتمال تعلقه بالحمد اي حيث
ذكر كما استحسنه العارف ابن العربي قال وهو اليق لان الله تعالى
انما يحمد باسمائه وبه يندفع التعارض بين حديثي البسملة والحمدلة
قال

قال واما قول النحاة ان المصدر لا يعمل موخرا فمحكم عندي وفيه ان
استنادهم للشواهد والادلة ينفي عنهم التحكم وايضا عليه معولنا
بال قليل لانها من خواص الاسم فتبعد حمله على الفعل في العمل على انه انما
يعمل ان صح تاويله بالفعل والحرف المصدري وذلك عند ارادة الحدوث
وهو غير مطرد هنا ولا يخفاك التخلص عن هذا كله بالتوسع في الظروف
وقد اجمعت العلماء على جواز الفصل بينهما بنحو يتقول العبد الخ وغير
ذلك وايضا لو كان كما قال لكانت البسملة من السورة بلا خلاف مع ان مالكا
لا يقول بذلك وقد اخبرنا شيخنا نقلا عن المناوي شارح الجامع انه اعني
ابن العربي كان مالكي المذهب وان كان يجاب عن هذا بانه لا يوافق
مالكا في هذه المسئلة كما سمعته من بعض مشايخنا قال وقال بعد ان
ايد انها منه الى ابصرتها مكتوبة في القران في اللوح قال بعض مشايخنا
المذكور سلمنا له كشفه ولكن لا يلزم من كتبها انها منه وغير ان يمكن
انه اراد كتبها على وجه انها منه او بانه قد يتعلق بالسورة ما ليس منها
كما تعلق لا يلاف بجعلهم كعصف على ما قيل ومما يبعد ما قال ايضا
حديث انس صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده فلم
اسمع احدا منهم يبسمل واحتمال اسرارها ايضا بعد لتعلقها بالحمد
على انها عند انفرادها عن الحمد لا يتاتى فيها ما قال فالاصل بقاءها معه
على ما كانت ومما يغرب انها ليست اية من السورة ان غير واحد من
السبعة يستحسنونها في الوصل بين السورتين بخلاف بدء السورة
فانهم اتفقوا عليها فيه الا براة لنزولها بشان الحرب الذي لا يناسب
الرحمة كما هو مفصل في الشاطبية وغيرها ولعل دفع المعارضة فيما قرب

شبكة الألوكة www.alukah.net

مما ذكره لكون البدء حقيقيا واضافيا اوعرفيا ممتدا او محل الحمد على
مطلق الثنا الحاصل بالبسملة ومن ثم اقتصر عليها في كثير من ذوات البال
ولا يرد برواية بالحمد لله بالرفع لانا نقول هو مقيد عارضه مقيد اخر
اعني بسم الله فتساقطا ورجع للمطلق وهو رواية ذكر الله ومحل حمل
المطلق على المقيد اذا كان المقيد متحدا والا كان تحكما واما الجمع بان
البدء باحدها في النطق والاخر في الرسم او بان الباء للملابسة ومعنى
تصدق جعل احدها جزءا والثاني بداية فبعيد غير مطرد في جميع
ذوات البال وسنتعرض ان شاء الله تعالى لكون جعل الباء للاستعانة
يدفع التعارض او لاحد او باتي اخر كلام المصنف اشارة لاحتمالات
تتعلق بالمتعلق غير ما سبق ويمكن انه ادرج ما تقدم في مطلق العام
والخاص فانه لم يقيده بالمحذوف فهذه ثمانية قال سيدي يحيى الشاوي
في حواشي الصغرى وهذه الاحتمالات في البسملة الواقعة من المخلوقين
اما في كلام الله تعالى فالمعنى لسم الله كان ما كان ويكون ما يكون انتهى
ولا يخفى على العارف انه غير متعين فتامل وعلى كل فالباء اما للاستعانة
وهي بالآلة ان قيل فيه اساءة ادب قلت للآلة جهتان كونها غير مقصودة
لذاتها وتوقف المقصود عليها فلاحظ الثاني ورد بان الاول قائم وقصد
توهم وقد منع اطلاق الموهم بدون توقيف قال شيخنا في حاشيته
ابن عبد الحق البحث من اصله لا عبرة به لانه ورد في الشرع ما يدل على
جواز استعنت بالله ونحوه هذا وفي ظني ان بعضهم يتول بأن الآلة
هي الداخلة على الواسطة بين الفعل ومتعلقه كقطعت بالسكين
والاستعانة اعم او للمصاحبة التبركية وهي الملابسة والالصاق

عند

عند التامل ترجع لشيء واحد في هذا المقام ولعله لذلك لم يذكر احتمالها
فالجملة انشائية المتعلِّق بكسر اللام وهو مراده من عبر بالمعبر لانه موخر
رتبة وذلك ان الاستعانة لبسم الله تعالى او المصاحبة له انما تحصل بالنطق
به في ابتداء الفعل ومفهومه انها خبرية غير المتعلق وهو معنى قولهم
خبرية الصدر والمراد به العامل مع ما يحتاج له في الاسناد كالخبر المؤخر
على احد الاوجه السابقة وذلك لعدم توقف الابتدا او التاليف مثلا على
النطق به والمسوب له الانشا بالمعنى المصدري من نسبة المتعلق للمتعلق
او بمعنى ما ليس له خارج يقصد مطابقته او لا من نسبة الجزئي للكلي
وكذا القول في خبرية شم لما كان الصدر بالمعنى السابق جملة ووصفها
بالخبرية ظاهر واما المتعلق فليس بجملة والخبرية والانشائية من
خواص الجمل من حيث احتمال الصدق والكذب وعدمه استشكل اعتراضا
على وصف المتعلق بالانشائية فاجاب عنه بقوله لانه اي وصح وصف
المتعلق بالانشائية وان لم يكن جملة لانه بواسطة معنى الباء في معنى جملة
قائلة استعين بالله او اصاحب تاليفي مثلا له وفي العبارة قلب بنا على
الشائع من ظرفية المعنى في اللفظ كقولهم هذا اللفظ فيه معنى الفعل
ويصح بقاءه على حاله على ظرفية الالفاظ في المعاني او على المراد في قوة
جملة هذا وكون المتعلق في معنى الجملة يكاد ان يكون مجرد دعوى
اذ هو وحده لا دلالة له الا ان يقال نحكم عليه مع ملاحظة تعلقه
بالعامل فلم يكن الصدر مقطوعا النظر عنه بالمرة فليتامل ان قلت
هذا حكم كل جزء فان نظرنا للمجموع قلت يوصف بالانشاء والاخبار
باعتبارين مختلفين فالنظر للمتعلق بالفتح لانه الاصل ات الخبرية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبالنظر للقيد الذى هو محط القصد انت الانشائية وهذا مراد من
قال انها خبر تضمن انشاء ولك ان تاخذ هذا من المتن ايضا لكن حمله
على الاول انسب بقوله لانه فى معنى جملة فتدبر وذكر شيخنا فى حواشى
الصغرى صحة الخبرية ولو التفت للجر ويكون اخبارا عن استعانة او
مصاحبة حاصلة فى الحال بنفس التلفظ بقولك باسم الله كما تقول
اتكلم اخبارا عن كلام حاصل فى الحال بنفس قولك اتكلم ان قلت
كيف يصح ما قاله مع قولهم الخبر يحصل مدلوله بدون النطق به
قلت المراد انه لا يتوقف عليه فلا ينافى انه قد يحصل به نعم لا يمكن
فى المثال بغيره فى الحال الحقيقى لعارض اشتغال اللسان به واما مدلول
الانشاء فلا يحصل الا به او بما راد فه وهذا كله مبنى على ان المراد بالاستعانة
والمصاحبة اللفظية اما لو حملت على النفسية بحيث يتوجه له ويربط
عزمه به وينوى اليمن به فهذا لا يتوقف على لفظ اصلا فيكون الجر
خبريا هذا هو الانسب لان التعويل على الباطن وليصح قولهم اذا جعلت
للاستعانة فلا تنافى والا فالاستعانة اللفظية حال البدء الحقيقى لا يمكن
ثبوتها لشيئين ان قلت الحديث يقتضى ان المراد التلفظ عند
الابتداء الا ترى رواية بالحمد لله بالرفع وبسم الله بيائين ويدل لذلك
اسلوب القرآن والعمل قلت جرى الشرع الشريف على عادته الحسنة
من جعل شيئ ظاهر يدل على الباطن والاستعانة معا يحصلان
فى الابتداء وان ترتبا حسب الامكان فليتامل **او للتعدية**
فيه انه يقتضى صحة التعدية على جميع اقسام المتعلق السابقة
وسيصرح به فى الضرب مع ان من جملتها المتعلق الخاص وحيث قدر

اولف

اولف او اكل مثلا لاننا نتكلم على البسملة لا بقيد وقوعها فى التاليف
لا تكون الباء للتعدية واما ذلك على نحو المتعلقات الاتية التى هى من العام واجاب
المصنف بانه لا يلزم صحة التعدية على جميع اقسام المتعلق فى جميع موادها
بل يكفى لصحة الضرب صحة التعدية على جميع الاقسام فى بعض المواد مثاله
صحة التعدية على كون المتعلق خاصا ما اذا كان المشروع فيه اعتصاما
او استعانا باسمه تعالى وقيل لسم الله فان الباء للتعدية وتقدير العامل
اعتصم او استعين ويكون للاسم اعتبار ان كونه معتصما او مستعانا به
وكونه مبتدأ به فليتامل ثم احتمال التعدية وان اشتهر لا يخلو عن بحث
وذلك لانه ان حمل على التعدية العامة اعنى مطلق ايصال معنى العامل
للمجرور فهذا لا ينفك عن جميع حروف الجر الاصلية فى جميع استعمالاتها
فلا يعد معنى مستقلا وان حمل على التعدية الخاصة اعنى جعل الفاعل مفعولا
وهى المعاقبة للهمزة نحو ذهب الله بنورهم اى اذهبه كما نص عليه
فى المغنى وغيره فتحقق ذلك هناك وندر خرجا القتاد فالظاهر ان الباء فى نحو
قولنا مستعينا باسم الله او ابتدأ باسم الله للالصاق المجازى وربما عبر
عنها بالصلة وليس بالمحقق ايضا فتامل ولعل شيخ الاسلام لم يذكر معنى
التعدية فى بسملته ولم ينبه عليه المحقق ابن عبد الحق فى شرحه لما
علمت واجاب المصنف بانا نريد التعدية العامة ونخصها بغير نوعى
الاستعانة والمصاحبة بقرينة المقابلة فالمعنى اولجرد التعدية اى التعدية
المجردة عن الاستعانة او المصاحبة وعليه فكلامه محتمل لاحتمالى الملابسة
والالصاق ايضا ان لم يرجعهما لاحتمال المصاحبة فكذلك تكون
الجملة على التعدية انشائية المتعلق والاختلاف الاعتبارى كاف للزوم

تشبيه الشيئ بنفسه كما تقدمت الاشارة له ان جعلت بأ التعدية
متعلقة بفضلة نحو مبتدئا او متبركا او مستعينا او مفتتحا او متلبسا
المجعولة احوالا من فاعل اولف او ابتدى مثلا ومن هنا يظهر لك التسمح
فيما يقال ان الباء للاستعانة متعلقة باولف والمعنى اولف مستعينا
لسم الله فهو حل معنى كما يقال معنى قطعت بالسكين قطعت مستعينا
بالسكين والا لم تكن للاستعانة ولا متعلقة باولف ويشمل الفضلة نحو
اولف مع استعانتى لسم الله ونحو اولف وانا مستعين لسم الله لان
الجملة بما فيها حال فضلة فليتامل ثم حيث قلنا هنا انشائية المتعلق
فمرادنا به الظرف مع الحال لا خصوص الظرف كما هو على الاحتمالين
السابقين فان جعلت بأ التعدية متعلقة بعمدة نحو ابدا او ابتدائى
وابترك وتبركى واستعين واستعانتى وافتتح وافتتاحى وتلبست
وتلبسى فهى اى الجملة نفسها انشائية اى لانشاء جعل اسم الله تعالى
بداية فى نحو ابدا وابتدائى والتبرك والاستعانة والتلبس فى نحو البقية
واعلم انه ياتى هنا ما سبق عن شيخنا فى حواشى الصغرى ايضا فلا
تغفل وان التعدية كما مر قسمان خاصة وعامة وانه يتعاقب فى
الخاصة الهمزة والتضعيف والبأ كادخلته ودخلته به
اى جعلته داخلا فهى اخوة فى تعدية اللازم وجعل الفاعل مفعولا
واما قولهم اللازم يتعدى بحرف الجر ويذكرون امثلة لا يتحقق فيها
هذا المعنى فمرادهم التعدية العامة التى لا تختص بالبأ كما ان قولهم
المجرور بمفعول معنى اراد وابا المفعول فيه مطلق المعمول لا خصوص
المفعول به ويصح ان تجعل الاسم مبتدا اى زائدا فالمعنى بالله او بمعنى

المسمى

المسمى واضافته لما بعده بيانية او من اضافة المدلول للدال بناء
على ان المراد بالمضاف اليه اللفظ كما قيل بها وتعبير الاستعانة بالذات
الماخوذة من البأ ان جعلت لها او من متعلق من مادة الاستعانة ان
جعلت للتعدية فيصح ان يتمحض الكلام برمته للخبر لان الاستعانة بالذات
لا تتوقف على نطق كما يصح تمحضه للانشا فهذه ثلاثة مضروبة فى ذلك
القدر اى الثمانية ومعنى ضرب الشيئ فى الشيئ تكراره بحسب احاده ان
كان صحيحا والا اخذ منه بنسبته ان كان كسرا ثم قال الحساب ضرب
الصحيح تضعيف وضرب المكسور تنقيص على حذف فى عكس القسمة وفى
للظرفية لان المضروب فيه تضمن المضروب على الوجه السابق والقدر
والمقدار والكم بمعنى ما يتبع فى جواب كم يشمل المتصل كالطول والمنفصل
كالعدد وهو المراد هنا باربعة وعشرين اما ان البا زائدة او تصويرية
خبر لمبتدأ محذوف اى حاصلها اربعة وعشرون واما انها متعلقة بمحذوف
اى يعبر عنها او تضبط باربعة وعشرين تنبيهان الاول يحتمل
ان جملة البسملة فى محل نصب بقول محذوف لقول ابى على الفارسى
حذف القول هو الجر حدث عنه ولا حرج ويحتمل وهو الاظهر انها
لا محل لها من الاعراب لكونها ابتدائية وليس مرادنا بجملة البسملة
بسم الله الرحمن الرحيم فان هذه وان لم يكن لها محل لان المحل للمجرد
المجرور على ما سبق لكن لا يقال لها جملة اذ الجملة ما تضمن اسنادا له
الشان فيه الفائدة وان لم يفد بالفعل كجملة الشرط فان افاد سمى
كلاما ايضا بل مرادنا بالجملة جملة اولف مثلا ان قلت حينئذ البسملة
خارجة عنها فقولك جملة البسملة من اضافة المصاحب قلت

بل من اضافة الكل للجزء فان فضلات الجملة منها فمن ثم يقال للرابط
الفضلة انه فى الجملة نحو زيد عمرو ضرب رجلا معه ولك ان تجعل
الاضافة بيانية على ان البسملة تشمل المحذوف على ما تقدم وههنا
شيء وهو انه قد سبق لك ان البسملة مصدر بسمل والمصدر يطلق
باراء معنيين الاول المعنى المصدرى الثانى الحاصل بالمصدر شيخنا
والمعنى المصدرى هو مقارنة القدرة للحركات والسكنات والحاصل
بالمصدر نفس الحركات والسكنات وتوقف فيه المصنف بان المعنى
المصدرى نفس فعل الفاعل وهم قد عدوا الفعل مقولة مستقلة غير
مقولة الاضافة وعلى تفسيره بالمقارنة المذكورة رجع لمقولة الاضافة
ضرورة ان المقارنة من الامور الاضافية التى لا تعقل الا بين شيئين
تقارن ومقارن واجاب شيخنا بان مرادهم بالاضافة التى لا تعقل
عدوها مقولة مستقلة نحو البنوة من الاضافة المطلقة التى لا تضبط
بخصوصية من كونها فعلا او انفعالا مثلا اما هذه فمقولات مستقلة
او ان المراد بالاضافة نسبة تتوقف على نسبة كالبنوة المتوقفة على
الابوة والعكس لا ما يتوقف على الغير ولو لم يكن نسبة كما هنا هذا
توضيح ما اخبرنى به كل منهما ومما يقوى ما اجاب به شيخنا وشيخ
مشايخنا فى كتابه نيل السعادات فى اتمام المقولات من ان النسبة
تطلق بمعنى اعم فتشمل جميع المقولات ما عدا الجوهر والكم والكيف
فمن ثم ذهب قوم الى ان المقولات اربعه فقط جوهر وكم وكيف
ونسبة وبقية المقولات مندرجة تحت النسبة ضرورة ان مفهوم
النسبة هو التوقف على تعقل الغير لو رفع عن واحد منها كما لا يبين

وهو

وهو الحصول فى المكان ما بقيت حقيقته وتطلق بمعنى اخص وهى النسبة
المتكررة وهى نسبة لا تعقل الا بالقياس الى نسبة اخرى وهى مرادهم بالاضافة
فى المقولات العشر لكنه قال سواء كانت النسبتان اللتان حصل بهما التكرار
متفقتين كالاخوة او مختلفتين كالابوة والعمومة والامومة والزيادة
فان الاخوة لا تعقل الا باخرى وهى الاخوة والابوة لا تعقل الا باخرى
وهى البنوة وكذا الامومة والعمومة لا تعقل الا بنسبة اخرى وهى
الولدية وولدية الاخ والزيادة لا تعقل الا باخرى وهى النقص انتهى
وظاهر ان المقارنة من قبيل الاخوة فانه يلزم من اخوته ومقارنته
لشيء اخوة ذلك الشيء ومقارنته له وان التزمت ان نحو المقارنة
والاجتماع والاخوة نسبة واحدة بيد انها تقوم بشيئين خرجت
عن الاضافة بالمعنى السابق لكن يبقى النظر فى كونها من اى المقولات
العشرة حينئذ على ان هذا المعنى الاخص حاصل ايضا فى بقية المقولات
ما عدا ما سبق فان الاين هو الكون فى المكان الذى هو الحالية وهى
تتوقف على نسبة اخرى فى المكان اعنى المحلية كما يقال فى العمومة
سواء بسواء فلعل التعويل على ما ذكره شيخنا او لان المراد بالاضافة
مطلق ما يتوقف تعقله على تعقل الغير والمعدود مقولة مستقلة
هو ماله جهة اخرى زائدة على مفهوم الاضافة يسمى بها ومما
يناسب ذكره فى البين ما نقل ان جماعة من افضلاء العصر توقفوا فى
النسبة التامة بين الشيئين من اى المقولات هى واخطأ كلامهم
على انها من الكيف وكيف مع ان الكيف لا يتوقف تعقله على تعقل الغير
وهى انما تتعقل بين شيئين فهى من الاضافة ثم اعلم ان تفسير

السيد البليدى سقى الله ثراه

الفعل بالمعنى المصدرى بالمقارنة انما هو عند اهل السنة القائلين
لاتاثير للعبد بالحقيقة والكلام فى المقولات وتدقيقاتها للحكماء وهم
لايسندونه بالمقارنة فلعل هذا يدفع التوقف من اصله هذا وكثيرا
مايتوهم ان المعنى المصدرى نفس الحركات والسكنات والحاصل به
ماينشأ عنها كالانفصال والهيئة الحاصلة بعد الذبح والالفاظ
المسموعة فى القول والكون ضاربا او مضروبا وقد تطلق للسببية
المصادر عليها مجازا نظير عدل بمعنى عادل لعلاقة التعلق على ما
اشتهر او المجاورة او الحالية المجازيتين اذ لابد من بيان جهة تمييز
التعلق والا فهو عام لكل مجاز نعم يوخذ من كلامهم ان
التعلق المعدود علاقة مستقلة التعلق الخاص الذى بين المصدر
وما اشتق منه او المشتقات بعضها من بعض وشافهنى بهذا التوهم
غير واحد وربما يوهمه كلام الفاضل حسن چلبى الفنارى على الطول
عند الكلام على التعقيد ولكن ماذكره شيخنا نقله عن العارفين
ورايته لبعض افاضل العجم فى رسالة وايده بنقول كثيرة ويفيده
كلام العلامة التفتازانى فى شرح عقائد النسفى ونصه فى مسئلة
خلق الافعال اذا قلنا افعال العبد مخلوقة لله تعالى او للعبد لم نرد
بالفعل المعنى المصدرى الذى هو الايجاد والايقاع بل الحاصل بالمصدر
الذى هو متعلق الايجاد والايقاع اعنى مايشاهد من الحركات والسكنات
مثلا انتهى ومعلوم ان لامعنى لايجاد العبد عندنا الا تعلق قدرته
مقارنة ثم لايخفى ان ماسبق فى المعنى المصدرى لايظهر فى نحو
الحسن والموت مصدرى حسن زيد ومات عمرو اذ لاتاثير لفاعليهما فيهما بل
هناك

هناك مصادر لايوصف فاعلها بالتاثير اصلا كاحمر الثوب احمرارا فلعل
قولهم المعنى المصدرى هو تعلق القدرة نظر للغالب والمعنى المصدرى
فى نحو احمر الثوب انتقاله من لونه الاصلى للحمرة والحاصل بالمصدر نفس الحمرة
المشاهدة او نقول مورد القسمة الى المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر هو
الفعل الذى يقال ان الفاعل حصله كالاماتة والاحياء والكسر والضرب فخرج
عن المقسم الافعال المطاوعة كالموت والانكسار والاحمرار لانها ليست
محصلات لفاعليها بل هى قبوله اثر فعل فاعل اخر كاماته الله فمات
وحمرت الثوب فاحمر وكسرت الحجر فانكسر وخرج ايضا نحو انكسر الحجر بنفسه وما
ليس مطاوعا بالنظر لفاعله المجازى الذى لايقال انه حصله نحو كسر الزجاج
الحجر اذ ليس المحصل للكسر الحجر بل الشخص والحجر مكسور به بل لو كان كسر الحجر
للزجاج بسقوطه بنفسه عليه فهو خارج ايضا ومما يناسب المقام ان
المشهور ان المكلف به الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر لان المعنى المصدرى
امر اعتبارى لاوجود له على التحقيق فلا معنى للتكليف به وقد يقال
لامعنى لوجوب الحركات مثلا الا وجوب تحصيلها الذى هو المعنى المصدرى
فلو بها كان الخلاف هنا لفظيا وانه لابد من الامرين ثم حيث كان المصدر
يطلق على هذين المعنيين فهل هو مشترك كما نص عليه بعض فضلاء
الروم قال وهو مذهب السيد او حقيقة فى المعنى المصدرى مجاز فى الحاصل
به كما نقله عن الفنارى ونحوه للخيالى على السعد فى مبحث الامامة عند
الكلام على قوله تعالى لاينال عهدى الظالمين وقد يقال بعكس هذا
والعلاقة اللزوم السببى بين الاثر والتاثير وذلك ان العرب انما تطلق
المصادر على الحركات والسكنات التى يفعلها الفاعل والمعنى المصدرى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

السابق تدقيق غير متبادر والمتبادر من علامات الحقيقة مالم
تثبت المجازية المشهورة الآن المتبادر من قولنا معنى مصدري
انه معنى لفظ المصدر الحقيقي ويمكن انها بحرد تسمية اصطلاحية او
انه نسبة للمصدر بمعنى محل الصدور وهو المؤثر ضرورة انه تاثيره
اذا تقرر هذا كله فالبسملة كالدحرجة حقيقتها الاصلية اما تعلق
القدرة بحركة اللسان والشفتين عند قول بسم الله او نفس الحركة
المذكورة على ماسبق فاطلق على لفظ بسم الله المسموع بالاذن
مجازا من اطلاق الشيء على لازمه المتسبب عنه فالعلاقة السببية
والمسببية على المشهور وهو الانسب بان العلاقة حالة بين
المعنيين او السببية بناء على ما قيل ان التحقيق النظر للمعنى الحقيقي
ثم تجوز والمجاز اعلى مجاز واطلقوها على بسم الله الرحمن الرحيم
كلها من باب تسمية الكل باسم الجزء وصارت حقيقة عرفية فيها
والمجاز على المجاز جائز على التحقيق لان المعنى المجازي ثبت له اختصاص
ما باللفظ وتعتبر علاقته بين المعنيين المجازيين فقولهم في المجاز
العلاقة بينه وبين ما وضع له حقيقة اغلبي خلافا لمن منعه وقال
انه كاخذ الشيء من غير مالكه التنبيه الثاني قد علم ان الباء
تحتمل معان فيرد سؤال هل هي كبقية حروف الجر من المشترك وتحقيق
جوابه ان هناك اعتبارات الاول اعتبار الحروف بالنسبة الى معانيها
الكلية كالاستعانة والتبعيض اعلم ان المعاني الوارد فيها حرف الجر
ان لم تكن متبادرة من غيره فيحكم باشتراكه بينها كالاستعانة والسببية
والتعدية الخاصة والمعية للباء لانها لاتتبادر من غيرها مع كونها وردت
لها

لها في العربية والاصل الحقيقة ولا حاجة لتعلق حعلها حقيقة في احدها
واعتبار العلاقة بينه وبين البقية وهذه المعاني لا يسهل ضبطها بكلي
جامع مانع حتى يكون من المتواطي وان قيل ان الالصاق هو المعنى الاصلي
للباء الذي لا يفارقها فمن ثم اقتصر عليه سيبويه واما ان كانت متبادرة
من حرف اخر كالابتداء والانتهاء بالنظر للباء فان الاول متبادر من لفظ من
والثاني من لفظ الى فمذهب البصريين رده قالوا متى تبادر معنى من حرف
فهو له ولا ينوب عنه غيره فيه بقياس كما ان احرف النصب والجزم كذلك
فان وردما يوهم ذلك اولوه اما بتضمين كقوله شربن بها البحراوي رويت
واحسن بي اي لطف بي ولا يقولون الباء بمعنى من ولا بمعنى الى واما
يجور نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ففي للظرفية المجازية على انه
قيل كان يشق الجذع ويضعهم فيه والكوفيون في بمعنى على ولا
يحتاجون للاستعارة المشهورة لانهم يرون نيابة بعض الحروف عن
بعض بلا شذوذ وقال في المغني ومذهبهم اسهل فهي عندهم من
المشترك ولا ينافيه ذكر النيابة لانهم لما راوا هذا المعنى متبادرا
من هذا الحرف حكموا بان غيره نائب باعتبار الاستعمال المشهور
وان كان كل منهما حقيقة فيه ومما يناسب المقام انهم عرفوا
التضمين بانه اشراب كلمة معنى اخرى وهذا يؤذن بتغاير المعنيين
فلا يظهر في نحو احسن ولطف فالاولى ان التضمين الحاق مادة باخرى
لاتحادهما معنى كالاحسان واللطف او تناسبهما كالشرب والسري
فان الاول سبب في الثاني وعلى ما قالوا فقيل هو جمع بين الحقيقة
والمجاز على جوازه والقرينة تمنع من المجاز وحده او عموم مجاز

بان يلاحظ امرا كليا يشمل الحقيقة وغيرها فهو مجاز عام للحقيقة وهو
متفق على جوازه بخلاف جمع الحقيقة والمجاز الذى يلاحظ فيه كل
معنى على حياله ويستعمل اللفظ فيهما وقيل حقيقة فقط لان الكلمة
مستعملة فى معناها ملوحة بغيره وقيل مجاز فقط لان الكلمة اشربت
معنى غيرها واستعملت فيه واختلف هل هو قياسى او سماعى
وقيل النحوى وهو ما عرفت سماعى والبيانى قياسى لانه تقدير عامل
لدليل وقد انكر بعضهم مخالفة البيانيين للنحاة فى التضمين وقال
ان ما يذكرونه بيان للمعنى المضمن لا لتقدير عامل آخر الاعتبار الثانى
بالنسبة لجزئيات المعنى الواحد كافراد الاستعانة من الاستعانة بالقلم
والسين والقدوم وغير ذلك اعلم انه قد جرى خلاف فى معنى قولنا
الباء موضوعة للاستعانة ونحو ذلك فقيل معناه انها وضعت لمفهومها
الكلى بشرط الاستعمال فى الجزئى وهو مذهب السعد ومن تبعه
ورد بانه لو كان كذلك لكان اسما لا استقلالها وضعا واشتراط
الجزئية فى الاستعمال لا يخرجها عن اصل الاستقلال وظاهر
ان الاسمية والحرفية صفة للفظ باعتبار استقلاله بالمفهومية
وعدمها فالقول بان الحكم بالحرفية والاسمية مجرد اصطلاح مستند
للعلامات المبينة فى النحو بعيد ان قلت كلامهم يفيد ان
مطلق الاستعانة لا تكون الا بين شيئين فهى متوقفة على الغير
فليست مستقلة والاستعانة الخاصة والاستعانة الخاصة قد يعبر
عنها بالاسم واقله المعرف باللام العهدية ويحكم عليها فيقال هذه
الاستعانة حسنة للاستعانة الخاصة بقدوم مثلا وذلك يقتضى استقلالها
قلت

لعله بالسكين

قلت يوخذ من كلام السيد السند قدس سره على المطول فى مبحث التبعية
ما يزيل هذه الشبهة وذلك انه ذكر ان الشيء قد يلاحظ لذاته وقد
يلاحظ آلة لغيره ونظيره فى الحس المراة قد تلاحظ يرى الوجه بها
وبهذا الاعتبار لا يحكم عليها بشيء وانما المنظور بالقصد والمحكوم
عليه الوجه ولا تحكم عليها بشيء الا اذا اعتبرتها من حيث ذاتها
فكذلك الاستعانة الخاصة التى هى حالة بين القطع والسكين مثلا تارة
تعتبر من حيث انها رابطة بينهما وبهذا الاعتبار لا يدل عليها الا
بالحرف ولا يمكن الحكم عليها ولا بها لانها بحر آلة لتعريف حال الطرفين
وتارة تعتبر من حيث المعنى وذاته وبهذا الاعتبار يدل عليها بالاسم
واما الكلى من حيث هو كلى فلا يكون رابطة بين شيئين فليتامل ومن
هنا يمكن مناقشة ما اشتهر فى التبعية بامكان التشبيه فى معنى الحرف
بالاعتبار الثانى ولا حاجة للعدول للامر الكلى الاترى ان شدة التمكن
حاصلة مع الاستعلاء والظرفية الخاصين ورد على السعد ايضا بلزوم
مجازات لا حقائق لها وجوابه ان استعمال العام فى الخاص من حيث
تحقق العام فيه حقيقة فلا نلاحظه من حيث خصوصه حتى يكون
مجازا على ان بعض حواشى العضدية نقل ان مذهب المتقدمين الذين
لا يعرفون خلافه استعمال العام فى الخاص حقيقة مطلقا واللام فى
قولنا الحقيقة كلمة استعملت فى غير ما وضعت له ليست صلة للوضع
بل هى لام العلة ولا شك ان العام وضع لاجل ان يستعمل فى خاص معين
انتهى بالمعنى وكانه اراد ان هذا هو الاغلب والا ورد الكلى الطبيعى
نحو الانسان نوع على انه لا ضرر فى مجاز لا حقيقة له فى الاستعمال

اذ وجود المعنى الحقيقى كاف فى صحة التجوز بالعلاقة وان لم يستعمل
فيه اللفظ الا ترى الرحمن فان حقيقته رقيق القلب ولم يستعمل
الا فى جانب الحق تعالى بمعنى مريد الانعام او فاعله على ما يأتى وقال
العلامة عبد الرحمن عضد الملة والدين ومن تبعه انها موضوعة
للجزئيات مستحضرة بالمفهوم الكلى اى لتعذر احاطة الواضع بجميع
الجزئيات ولا يخفاك ان هذا على ان الواضع غير الله اذ اعلمت
هذا كله فاعلم ان العصام فى شرح رسالة الوضع ذكر ان الموجود
فى كتب الميزان والاصول ان المشترك ما تعدد معناه بلا واسطة نقل
وكان حقيقة فى الجميع قال ولم نطلع بزيادة تعدد الوضع صريحا
الا للسيد قدس سره فخرج بها العام من المشترك لكن هذه الزيادة
تحتاج لسند والظن بسيد المحققين انه ظفر بسند انتهى فعلى
ما ذكره اولا تكون الباء بالنظر لافراد الاستعانة مشتركا على كلا المذهبين
السابقين بناء على ان حقيقته عند السعد على ما سبق وعلى ما نقله ثانيا
عن السيد وهو المشهور فليست مشتركة واما القول بان المشترك
لا يوضع للمعنى الثانى الا بعد نسيان الاول والا لم يصح تعيينه للدلالة
فلا دليل عليه ومع ذلك لا يصح على ان الواضع هو الله عز وجل والتعدد
لا ينافى التعيين وبيان المراد بالفوائد والله تعالى اعلم وعلى كل فالاسم
فى اشتقاقه خلاف وكثيرا ما يسوق المصنف الاقوال الخلافيات مساق
الاحتمالات نظرا الى انها ليست قطعية ويضيف اللاحق للسابق
فى الغرب وان اختلف الموضوع ميلا للضبط ونظرا الى تعلق الجميع
بالبسملة الشريفة اما مشتق الاشتقاق مناسبة بين اللفظين

منقسمة

منقسمة ثلاثة اقسام كبرى بان يشتركا فى جميع الحروف الاصول من
غير ترتيب مع اتحاد المعنى او تناسبه كالحمد والمدح واكبر بان يشتركا
فى اكثر الحروف الاصول فقط مع ما ذكر كالفلق والفلج بالجيم فهما
الشق وزنا ومعنى والفلذ بالذال المعجمة القطع وصغير بان
يشتركا فى الحروف الاصول والترتيب مع اتحاد المعنى الاصلى للمادة
كالضارب والضرب وهذا الثالث هو المراد عند الاطلاق والمشتق به
فرع المشتق منه واما المعنيان الاولان فاللفظان بهما اخوان وكما
يقال صغير وكبير واكبر يقال اصغر وصغير وكبير واصغر واوسط واكبر
ثم الظاهر ان هذه تسمية اصطلاحية والا فهى اقسام متباينة فما
معنى الكبر والصغر وقد يستعمل الاشتقاق بمعنى مطلق الاخذ وهو
اوسع دائرة من السُّمُوّ وهو العلو وزنا ومعنى كما قال البصريون
لانه يعلى مسماه ويظهره واصله سَمَوٌ بفتحتين نظير ابن وبنو
او سكون الميم مع كسر السين او ضمها لامع فتحها والجمع على فعول
كفلس وفلوس ولم يسمع حذف الواو تخفيفا وسكنت السين
واتى بالهمز توصلا للساكن وتعويضا عن اللام او حركة الفاء
او هما وهى وصل على التحقيق وقيل قطع حذفت تخفيفا ان قلت
زيادة حرف متحرك ينافى قصد التخفيف بحذف الحركة قيل هذا الحرف
يحذف وصلا دون الحركة على انه عوض من حرف اخر وزح فهذا
المذهب بان حذف العجز اولى من حذف الصدر وبموافقته نصر فانه
قالوا سميت وسُمّيّ واسامى والياء عوض الواو وغير ذلك وادعاء
القلب المكانى فى كل ذلك بعيد فوزنه افع للوزن معنيان اعم وهو

باعتبار الحركات والسكنات بقطع النظر عن اصالة الحروف وزيادتها
كضبطهم صيغة منتهى الجموع بوزن مفاعل ومفاعيل ثم الغالب
النظر لشخص الحركات وقد يكتفى بالنوع كقولهم اسم الفاعل يوازن
المضارع وهذا هو المراد للعروضيين واخص وهو الاصل المراد
عند الاطلاق بان يلاحظ مع ذلك الاصالة والزيادة وان علمت
الكلمة فان اريد بيان وزنها الاصلى او الحالى تعين النظر لما اريد والا
فالاصل لا يعتد بالعارض فوزن قال فعل بفتحات او من الوسم
بمعنى التعليم لانه علامة على مسماه كما هو مذهب الكوفيين قيل
المعنى او من فعل الوسم لان الاشتقاق عندهم من الافعال لئلا
يلزم اشتقاق الشئ من نفسه بحسب الاصل فان اصل اسم على
هذا اوسم حذفت فاءه واتى بالهمز كما ياتى فى كلامه وقيل
لا حاجة الى ذلك لان المراد بالاشتقاق هنا مطلق الاخذ لا المصطلح
عليه المختلف فيه ولا مانع من اخذ الشئ بعد التصريح من نفسه
قبله اذ لا معنى للاخذ الا مطلق التفرع او ان المشتق الوسم بمعنى
العلامة والمشتق منه الوسم بمعنى التعليم ولو قال من السمو اى
العلامة لم يخلص من ذلك فان اصل سمة وسمو كعدة ووعد فالامر
الامر للاول نعم يقال ان اصله بالفتح واصله سمة مكسور الواو
فتغاير اكما فى سملة الشنوانى ولم يذكر ان اصله سم فحذفت حركته
ولا اشتقاق له كما ذكره الخادمى لبعده ومخالفته للمعتبرين واما
احتمال هذا على انه لغة فى اسم ومتفرع عليه فسياتى فى كلامه
فوزنه اعل واصله وسم حذفت الواو وعوض عنها الهمزة

فهذان

فهذان اثنان فى ذلك القدر بثمانية واربعين وعلى كل فاضافة
اسم الله اى الاضافة الحاصلة فى هذا التركيب الاضافى ابن عصفور
الاضافة نسبة جزئية تقتضى جر المضاف اليه والمضاف اليه مشتق من
الاضافة اللغوية والتعريف للاصطلاحية فلا دور وظاهره المرور على
ان الجر بالاضافة اما لامية فيه اشارة الى توجيه تاتى لما تاتى له اللام
اى المعرفة بانها على تقدير لام وان لم تكن معرفة وقد يعبر فى بعض
المواضع بمن او فى واللام صحيحة دائما ولم يعبر وابخوعن فى رمى
القوس لقلة ذلك استغراقية اى بكل اسم لله ولا يتوقف صدق هذا
على النطق بكل اسم يتخصصه كما لا يخفى بل يكفى توجيه القصد الى العموم
او لامية جنسية يحتمل ارادة الجنس من حيث هو نظير الرجل خير
من المراة ويحتمل فى ضمن بعض غير معين اما فى ضمن الجميع فالاستغراقية
او بعض معين فالعهدية او لام عهدية والمعهود يحتمل انه لفظ
الجلالة او غيره باعتبار ما يقصد المتكلم فعلى الاول ساوت فى المعنى
كونها للبيان وعلى الثلاث فالمراد من المضاف اليه معناه او للبيان
اى باسم هو الله بناء على ان المراد به اللفظ وافاد كلامه ان الاضافة
التى للبيان ليست على تقدير اللام وهو كذلك لانها اما ليست على
تقدير حرف اصلا كما نص عليه ابن عبد الحق وغيره او تقدير من
البيانية وقرر شيخنا ايضا تبعا لناصر التحقيق وجماعة ونص عليه
فى حواشى المرشى وغيرها ان الاضافة البيانية فيما بينهما عموم
وجهى والمضاف فرع المضاف اليه كما تقرر حديد والتى للبيان
فيما بينهما عموم مطلق ولكن المشهور تعاقبها قال بعض مشايخنا

شبكة الألوكة www.alukah.net

وهو اظهر لان البيانية المنسوب للبيان واجاب شيخنا بان اصطلاحهم
معكد اولا مشاحة فيه قلنا فالمشهور اصطلاح اظهر فهذه اربعة
فى ذلك القدر بماة واثنين وتسعين بتقديم الفوقية يعنى التأ التى
اعجامها من فوق ولم يحترز بذلك عن تاخيرها اذ لا محصل له وانما
المحترز عنه تقديم السين مع الباء الموحدة فلو قال بالفوقية لكفاه
وعلى كل فاسم الجلالة اى العظمة لعظمته وعظمة مسماه اما علم
بالوضع للذات تعالى وقولهم الواجب الوجود تعيين للموضوع له
لا جزء منه لانه موضوع للذات لا باعتبار صفة لكن لما كانت الصفات
ليست غير الذات اي ليست منفكة عنها ولم يقيد وضعه باعتبار
صفة بخصوصها وقع فى كلام بعضهم انه جامع للذات والصفات
او بالغلبة التقديرية لانه لم يستعمل بالفعل فى غيره تعالى حتى
تكون تحقيقية اما اصله المعرف اعنى الاله فغلبة تحقيقية واما
اله منكرا فلا غلبة فيه قال العلامة الشنوانى ان قلت تعريف العلم
بما وضع الخ لا يشمل العلم بالغلبة قلت الغلبة وضع حكمى وذهب
ابن عصفور الى انه جار مجرى العلم وليس بعلم وذكر ذلك شيخنا
فى حاشية ابن عبد الحق مشتق كتب عليه اي ماخوذ من اصل
بنوع [illegible] تصرف انتهى وكانه دفع لتوهم منافات الاشتقاق
للعلمية خصوصا بالوضع وسياتى فى كلامه ما ذلك الاصل اولا اووصف
كتب عليه عطف على علم انتهى ثم على القول بوصفيته لابد من الاعتراف
بغلبته فى الذات الاقدس ايضا بل هو لم يستعمل فى غيره اجماعا ويلزم
من القول بوصفيته اشتقاقه ورجحه البيضاوى بان الذات من حيث انها
ذات

ذات مجهولة لنا وانما نعلمها باعتبار وصفها لكونها مستحقة للعبادة
وردبان الواضع الله تعالى وقد يقال ينظر الى الدلالة عند الاستعمال
وظاهر انه لا طريق لفهم الذات العلية من حيث نفسها الا ان يقال
الوصف معرف للمعتبر فى الوضع والاستعمال لانه هو المعتبر ورجحه
ايضا بانه لو لم يكن وصفا لم يكن لظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات
وفى الارض معنى واجيب بجواز تعلقه بمحذوف اى معبود فى السموات
الخ او بمعنى النسبة اى يسمى بهذا الاسم فى السموات الخ او بما اشتهر
به هذا الاسم من التعظيم كما يقال فى حاتم وانا ابو النجم وسيبويه
فى عصره ورد عليه بلزوم استثناء الشئ من نفسه فى لا اله الا الله ان
اريد بالاله المعبود بحق او الكذب ان اريد مطلق المعبود لكثرة
المعبودات الباطلة وان لا تفيد هذه الجملة الشريفة التوحيد لان
مفهوم المعبود بحق كلى ولا يرد هذا كله بعد الغلبة فهذه خمسة
فى ذلك القدر بتسع ماة بكسر التأ والعامة تضم الاول وهذا وهو
تحريف فاحش لان تسع الماة احد عشر وتسع بتقديم الفوقية وستين
وعلى كل فهو الاسم الاعظم كما هو مذهب الجمهور ومن ثم ذكر
فى القران اكثر من غيره لكثرة البركة وخص بمواضع عظيمة
كالبسملة والشهادة والتكبير وغالب التسبيح والتحميد او بل الاسم
الاعظم غيره كذى الجلال والاكرام او الاحد الصمد وقال النووى
الحى القيوم ولعدم تذليد كر فى القران الا ثلاثا وردبان المقيم
اولى لانه لم يذكر الا مرة وقيل اخفى فى الاسماء ليدعى بها كلها
كما اخفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة وليلة القدر ليحصل الاجتهاد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في كل زمن والصلاة الوسطى لمحافظا على الكل والاولى في الخلق ليحسن
الظن بهم كلهم واعظمية الاسم ترجع لكثرة الثواب في ذكره وسرعة
الاجابة ونحو ذلك وان كان لا تفضيل بينها من حيث انها اسمأ له تعالى
نظير ما قيل في تفضيل القرآن بعضه على بعض وقيل اذا حسن حال
الشخص فكل اسم دعا به هو الاعظم وقيل الاعظم بالنسبة لكل شخص
ما يناسبه على ما هو مبين في علم الحروف وقال العارف ابن عطأ الله
في لطائف المنن ما نصه قال الشيخ ابو الحسن رضي الله عنه كنت يوما
بين الاستاذ فقلت في نفسي ليت شعري هل يعلم الشيخ اسم الله الاعظم
فقال ولد الشيخ وهو في اخر المكان الذي انا فيه يا ابا الحسن ليس الشان
من يعلم الاسم الاعظم الشان ان يكون هو الاسم الاعظم فقال
الشيخ من صدر المكان اصاب وتفرس فيك ولدي فهذان اثنان
في ذلك القدر بالف وتسع مائة بتقديم الفوقية وعشرين وعلى كل
فالرحمن اما علم ابن عبد الحق بالغلبة له تعالى كما قال ابن مالك
وابو يوسف الاعلم واختاره ابن هشام في المغني لجيئه غير تابع
لموصوف كثيرا نحو قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن الرحمن علم القرآن
كما هو شان غير الصفة والاصل عدم حذف الموصوف واستدل له
بعضهم بانه لو كان صفة مشتقة لما جهلته العرب حيث قالوا وما
الرحمن فدل على انه اسم بمجرد ذات جهلوه واجاب عنه ابن العربي
بانهم انما جهلوا الصفة دون الموصوف ولذلك لم يقولوا ومن
الرحمن قال العلامة ابو سعيد الخادمي في بسملته لعل الحق في الجواب
ان جهلهم انما هو للذات التي قام بها الصفة انتهى واجيب ايضا بان
هذا

هذا من تعنتهم فهو بدل من اسم الجلالة وكون المبدل منه ليس
مقصودا اغلبي او عطف بيان وهو الاولى لسلامته من ايهام كون
الاول ليس مقصودا جيئ به للمدح لا للايضاح لعدم الخفأ فهو نظير
البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام وظاهره
انه لا يصح كونه نعتا على علميته وبه صرح ابن هشام قال شيخ الاسلام
ولا مانع من جوازه باعتبار الوصفية الاصلية والغلبة لا تمنع
اعتبارها في الجملة واجرى بعض مولفي عصرنا هذا في العلم بالوضع
المنقول عن صفة فجوز ان محمدا في سيدنا محمد صفة وهو قياس مع
الفارق واما اعتبار الاصل في ال اللسحية كالحارث فبابه السماع
كما في الاشموني وغيره والرحيم نعت له لا لاسم الجلالة لئلا يلزم
تقديم البدل او البيان على النعت وقد جمع بعضهم ترتيب التوابع
في بيت نعت البيان مؤكد بدل نسق هذا هو الترتيب في القول الاحق
نعم يمكن ان الرحيم بدل من الرحمن ولو اعربنا الرحمن بدلا بنأ على جواز
البدل من البدل خلافا لمن منعه لان كونه بدلا لا يقتضي كونه مقصودا
وكونه مبدلا منه يقتضي عدمه ولا يخفى الاختلاف بالنسبة لما قبله
وما بعده على ان القاعدة ليست مطردة وكذا يجوز كونه بدلا ثانيا
من اسم الجلالة او توكيدا للرحمن على الترادف او جواز التاكيد
بالمساوي ماصدقا مطلقا وكذا يجوز ان بيان للرحمن على بدليته
لا على بيانيته ولا كونه عطف بيان ثانيا لان البيان من البيان وتكرار
البيان لم يسمعا كما ذكره الخادمي وان كان القياس لا يمنع ذلك
او صفة مقابل قوله او علم وهذا كله على ان الرحمن عربي وعن

المبرد وثعلب انه عبراني معرب وانه اصله بالخاء المعجمة واستدل
له بعض بما سبق من انكار العرب له وسبق الكلام فيه ورده
الجعبري في شرح الشاطبية بوضوح الاشتقاق فيه قال الخادمي
وبكاد اي رد الجعبري ان يكون دعوى بداهة في محل النزاع خصوصا
والقائل من كبار ايمة اللغة العربية وقد نقله في الاتقان واقره
ومن ادلة العجمة نقل الأئمة فهما اي الرحمن على وصفيته والرحيم
وهو وصف قطعا نعتان لاسم الجلالة ويجوز اعرابهما بدليين
نظير ما سبق وعطف بيان للمدح عند من لا يشترطها جموده كالزمخشري
والبيضاوي في ملك الناس الله الناس ان قلت ما ذكره المصنف لا يتاتى
على جميع ما اسلفه من الاحتمالات قلت منها كون الاضافة بيانية
وظاهر ان المراد باسم الجلالة حينئذ لفظه فلا يصح النعت بالرحمن
ولا غيره قلت يمكن ذلك باعتبار معناه فاطلق اولا واريد لفظه
واعيد الضمير في الصفة له مرادا منه معناه فهو من قبيل الاستخدام
فان الله تعالى وضع لنفسه كما وضع لمعناه وان كان وضعه لنفسه
غير قصدي فلا يلزم به الاشتراك كما حققه السعد في نحو زيد نعل ماض
وقد بسطت هذا المقام في كتابة الازهرية وعلى كل من علمية
الرحمن ووصفيته فهو اذا جرد من ال كقول الشاطبي تبارك رحمانا
وقول الشاعر لا زلت رحمانا قال ابن هشام ولم يجزه الا في الضرورة
وبنى عليه انه لا ضرورة في النثر لصرفه وعدمه اما مصروف
او ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون ولو على القول
بعلميته لانها عارضة فتنونه فيما سبق للضرورة وعبر عن
المنع

لعله ولم يجز تجريده

المنع الاشموني بالتصحيح وابن عبد الحق بالتحقيق وسبب
الخلاف ان شرط منع هذا الوصف ان لا يونث بالتأ ورحمن لم يسمع
له مونث فمنهم من قدر مونثه بالتا ليوافق الاصل اعني الصرف
ومنهم من قدره بالالف لانه الغالب في مونث فعلان فحكم بمنع
الصرف وفي قوله اذا جرد من ال اشارة الى انه معها مصروف
قطعا وهذا على بعض ما قيل وان كان ظاهر الخلاصة القول بان
الاسم مع ال والاضافة باق على منعه من الصرف غير انجر بالكسرة
بنا على ان الصرف التنوين وبعضهم تفصيل مبسوط مع اطراف
تتعلق بالمقام في محله ويحتمل انه اراد مع ال لاثمرة للقول بصرفه
او عدمه فهذه اربعة في ذلك القدر سبعة الا في بتقديم السين
تقدم الكلام في نظيره وسبعمائة وثمانين وعلى كل فالرحمن والرحيم
اما متساويان لاتحاد معناهما وهو ذو الرحمة واشار بالعلة الى انه
ليس المراد التساوي المصطلح عليه اعني اتحاد المصدق وان اختلف
المفهوم فان ذلك لا ينفك عنهما هنا او متكافئان والفرق بينه
وبين التساوي غير خفي فان التساوي محصله ان معناهما واحد
والتكافؤ معناه اختلاف المعنى لكن مع التقاوم كما اشار له بقوله
لاختصاص كل بمزية الباء داخلة على المقصور عليه والقصر اضافي
بينهما ولو بحسب الاعتبار والادعاء تعادل مزية الاخر كما قيل
ان الرحمة المدح والرحيم اللطف وكزيادة البنا في الرحمن التي شانها
الدلالة على زيادة المعنى كما في قطع مخففا وقطع مضعفا وصيغة
فعيل في الرحيم التي تاتي للمبالغة في الجملة وكاختصاص احدهما باحدى

الدارين الدنيا والاخرى والثانى بالثانية على ما قيل ومما يناسب
المقام قول الزمخشرى من ملح العرب ان الشقذف للجمل صغير عندهم
دون الجمل العراقى فقلت فى بعض الاسفار لاعرابى ما اسم هذا
الجمل اريد العراقى فقال اليس اسم ذلك الشقذف فقلت بلى فقال
فهذا الشقذف فخطر ببالى قولهم زيادة البناء تدل على زيادة
المعنى او الرحمن ابلغ نظرا لمزيته فقط لان صيغة فعيل انما تفيد
المبالغة فى العامل نصبا ويائى له انه الاصح او الرحيم ابلغ اعتبارا
بما اختص به مع قطع النظر عما فى الرحمن لان زيادة المعنى تخلفت
عن زيادة البناء فى جذر وحاذر وان اجيب عنه باجوبة كما اختلاف
النوع وابلغ فى كلامه ليس من المبالغة لان افعل التفضيل انما يصاغ
من الثلاثى بل من البلاغة اللغوية لا الاصطلاحية لانه لا يوصف
بها المفرد ولئن سلمنا قول بعضهم لامانع من وصف حرف التاكيد
مثلا بالبلاغة بمعنى مطابقة مقتضى الانكار مثلا فليس المعنى هنا
على ذلك فهذه اربعة فى ذلك القدر ثلاثين الفا وسبعمائة
بتقديم السين وعشرين ان قلت هذه الاحتمالات مع ما بعدها
انما تظهر على انها اوصاف مشتقات فكيف يمر بها فى جميع ما تقدم
الذى من جملته علمية الرحمن قلت قد سبق انها بالغلبة التى
لا تمنع اعتبار الاصل فى الجملة وعلى كل فالرحمة التى هى مصدرهما
وفيه اشارة الى التجوز فى المشتقات بالتبع له فى المصادر فيشتق
من المصدر بمعناه المجازى ولا حاجة حينئذ الى ان يقال بعد
الاشتقاق استعير هذا المشتق لهذا المشتق خلافا لمن قال ان
الحاجة

الحاجة انما تقتضى مجرد اعتبار التشبيه فى المصادر نعم هذا ظاهر
فى الحروف فانه لا حاجة لاستعارة الظرفية المطلقة مثلا للاستعلاء
المطلق لعدم الاشتقاق منها فليتامل والتبعية على كل من احتمالى
المجاز المرسل والاستعارة الاتيين فى كلامه وان لم يقع من التصريح
تصريح بتقسيم المجاز المرسل الى اصلى وتبعى فقد قال العلامة السمرقندى
انه قد يوخذ من كلامهم قال فى المفتاح ومن امثلة المجاز قولهم تعالى
واذا قرات القران فاستعذ بالله استعمل قرات مكان اردت لكون
القراءة مسببة عن ارادتها فقد استعمل المشتق بتبعية المصدر
وجوز فى شرح التلخيص ان يكون تعلقت الحال مجازا مرسلا عن
دلت باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق هذا كلامه وناقشه العصام
بامكان ان التجوز فى الفعل ابتداء لكن العلاقة باعتبار جزء مدلوله
وهو المصدر قال بعض حواشيه وايضا غنى فى غنية عن كون المرسل
تبعيا لانه لا يقتضى التشبيه الذى يستدعى استقلال الطرفين
ليصح وصفهما بوجه الشبه وفيه نظر لانه لابد من علاقة يتصف
بها الطرفان كالسببية وهم اطلقوا حيث قالوا فى التعليل لا يوصف
الا ما كان مستقلا نعم فى التعليل مناقشة مبسوطة فى غير هذا وقد
سبق الاشارة لبعضها اما ان يراد بها فيهما غايتها وذلك ان
حقيقة الرحمة رقة فى القلب تقتضى الانعام قال الرازى وكل وصف
استحال عليه تعالى باعتبار مبدئه اطلق عليه باعتبار غايته
كالتدبير وهو الاحسان ذكر باعتبار الخبر وهو افصح من اعتبار
المرجع لكونه دائما مع مبتدئه من جملة واحدة واخوته فى ركنية

الاسناد فتناسبهما اولى او مبدأها ظاهره ان الضمير للرحمة
وليس كذلك فليجعل الضمير للغاية وان كان فيه تشتيتا وهو اراده
راعى ههنا المرجع ويراد بها في الاول الغاية وفي الثاني المبدا او
بالعكس يحتمل ان الباء زائدة او للملابسة متعلقة بمحذوف اى
يراد ارادة ملتبسة بالعكس وكل اما على طريق المجاز وهو الاظهر
والاولى بالادب لما في الاستعارة من التشبيه لان الاحسان
او اراده تر مسبب بحسب الشان في ذاته عن الرحمة فهو من
اطلاق السبب على مسببه القريب او البعيد فلا تتوهم من ظاهر
التعبير بالمبدا فيما سبق انه من اطلاق اسم المسبب على السبب
او الاستعارة بان يشبه الاحسان او اراده تر بالرقة بجامع حصول
النفع مع كل مثلا ويحتمل انه اشارة لما اشتهر من التمثيلية بملك
عطوف على رعيته بناء على جواز افراد الطرفين او الاقتصار على
بعض المركب على ان الحادي قال بجواز اعتبار التركيب في الرحمن
الرحيم الدال على هيئته في الجليل والدقيق وان كان لا يناسب
المتن حيث نظر لكل على حدة هذا ومال الحادي الى ان الرحمة
تطلق على الانعام حقيقة ولا حاجة لتجوز اصلا ونقله الشنواني
ايضا في تحفة الاحباب فهذه ثمانية في ذلك القدر بما في الف
وخمسة واربعين الفا وسبعماية بتقديم السين جرى المصنف على
طريق المغاربة في تقديم الاكبر من العدد فالاكبر والمشارقة بالعكس
والطريقان جائزان كما في الشمشوري على معونة ابن الهائم وعلى كل
فهما مجروران على السابق في صحة علمية الرحمن ووصفيته او
مرفوعان

مرفوعان ذكره مع ما بعده لانه ناظر للاحتمالات العربية وان لم
تجز في القراءة ولعلهم انما اعربوا المقطوع خبر محذوف كما هو
مشهور لا مبتدا وخبره محذوف لان الخبر اقرب لاصله او النعت
محكوم به معنى او منصوبان على التعظيم ولا يكادون يقدرون العامل
الا مضارعا مع انه يصح مدحت الرحمن وكانهم اثروا ما يدل على الحال
وان ورد الماضي للانشاء او الاول مجرور والثاني على جر الاول
مرفوع او منصوب او بالعكس او الاول (اى الاول منصوب) مرفوع او منصوب والثاني
عليهما مجرور بناء على صحة الاتباع بعد القطع مطلقا لان مرجعه
للفصل بين الصفة والموصوف وذلك جائز كقوله تعالى وانه لقسم
لو تعلمون عظيم واذا لم يفتقر المنعوت في الايضاح لشيء منها كما هنا
لان اتباع المتبع حينئذ غير واجب لجواز قطع الكل فكانه لا مزية
لتابع على متقطوع بخلاف ما اذا احتاج لبعضها فانه اتباعه واجب
فيجب تقديمه اهتماما به لا على منعه مطلقا لما فيه من الرجوع للشيء
بعد الانصراف عنه بشم هذه الاوجه على انهما نعتان وان لم
يعرج عليه سابقا اذا قيل بعلمية الرحمن وهذا على ان القطع خاص
بالنعت اما ان قيل بجريانه في البيان والبدل كما نص عليه بعض
حواشي الاشموني فالامر ظاهر فهذه تسعة في ذلك القدر بالف
الف واحد عشر الفا وثمانمائة واربعين وعلى كل فالاتيان بها اما
واجب كما في الفاتحة عند الشافعي ومن وافقه وعند الذبح ومذهب
مالك مطلق الذكر مع الذكر كاف وكسورة تذرها بناء على انها منه
او نذر الفعل او امر بها من تجب طاعته كالوالد امر اجازما او خيف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بتركها على نفس او مال او مندوب بدء كل ذى بال غير ما تقدم
وغير ما لم تجر بها فيه عمل كالاذان او محرم كعلى الجنب بناء على
انه يحرم عليه مطلق جزء من القران وعند المحرمات عند
بعضهم او امر بتركها او خلاف بفعلها على ما تقدم او مكروه
عند المكروه كاكل الشبهات وعند المحرم عند بعضهم ولم يذكر
الاباحة عند القيام والجلوس ونحوهما اما لانها ذكر والذكر
لا يكون مباحا بل اقل مراتب الندب واما ميلا لكراهتها فى ذلك
لانها انما شرعت فى الاشياء المعتبرة تعظيما لاسمه تعالى وقد يكره
الذكر فى غير محله ٧٢ ولم يكن فيه مناف الا ان المتبادر من قولنا
بمعنى مصدرى انه بمعنى لفظ المصدر الحقيقى ويمكن انها مجرد تسمية
اصطلاحية او انه نسبة للمصدر بمعنى محل الصدور وهو الوتر
ضرورة انه تأثيره اذ تقرر هذا كله فالبسملة كالدرجة حقيقتها
الاصلية اما تعلق القدرة بحركة اللسان والشفتين عند قول
بسم الله او نفس الحركة المذكورة على ما سبق فاطلاق على لفظ
بسم الله المسموع بالاذن مجاز ان اطلاق الشئ على لازمه
المتسبب عنه فالعلاقة السببية والمسببية على المشهور وهو
الانسب بان العلاقة حالة بين الحيين او السببية بناء على ما قيل
ان التحقيق النظر للمعنى الحقيقى ثم تجوز او مجازا على مجاز
واطلاقها على بسم الله الرحمن الرحيم كلها من باب تسمية الكل
باسم الجزء وصارت حقيقة عرفية فيها والمجاز على المجاز جائز
على التحقيق لان المعنى المجازى ثبت له اختصاص ما باللفظ وتعبر

علاقته

بخلاف ما اذا احتاج لبعضها فانه اتباعه واجب فيجب تقديم احتياطا
به لا على متعدد مطلق لما فيه من الرجوع للشئ بعد الاشراف عنه
وهذه الاوجه على انها ختان وان لم يرجح عليه سابقا فان قيل
بعالمية الرحمن وهذا على ان التعلق خاص بالنعت اما ان قيل
بجريانه فى البيان والبدل كما نص عليه بعض حواشى الاشمونى فالامر
ظاهر فهذه تسعة فى ذلك القدر بالفى واحد عشر الفا
وثمانمائة واربعين وعلى كل فالاتيان بها اما واجب كما فى العلقمة
عند الشافعى ومن وافقه وعند النخ وعند مالك مطلق الذكر
مع الذكر كان وكسورة نذرها بناء على انها منه او ندب الفعل
او امر بها من يجب طاعته كالوالد امر اجازها او خيف بتركها
على نفس او مال او مندوب بدء كل ذى بال غير ما تقدم وغير
ما لم تجر بها عمل كالاذان او محرم كعلى الجنب بناء على انه يحرم
عليه مطلق جزء من القران وعند المحرمات عند بعضهم او امر
بتركها او خلاف بفعلها على ما تقدم او مكروه عند المكروه كاكل
الشبهات وعند المحرم عند بعضهم ولم يذكر الاباحة عند
القيام والجلوس ونحوهما اما لانها ذكر والذكر لا يكون مباحا
بل اقل مراتب الندب واما ميلا لكراهتها فى ذلك لانها انما شرعت
فى الاشياء المعتبرة تعظيما لاسمه تعالى وقد يكره الذكر فى غير محله
٧٢ ولو لم يكن فيه مناف للتعظيم فقد كره مالك التلبية فى غير الحج وكل
ذلك ما لم يقصد اهانة والا كان كفرا اجماعا فهذه اربعة فى ذلك
القدر بثمانمائة الف وسبعة بتقديم السين واربعين الفا وثلاثمائة

وسنين ويزيد العدد وجدا نقل الشنشوري في شرح المونة بعد
رسم العدد بانه مساوي نصف حاشيته المتساويتان عن
ابن البناء في رفع الحجاب فرقا بين العدد والعدة بان العدة لابد
ان تكون مضافة للمعدود بخلاف العدد ويقال في احاد العدد
واحد اثنان الخ وفي احاد العدة اول ثان والظاهر انه اصطلاح
وجدا مفعول مطلق ومعناه الكثرة ان اعتبرت اقسام المتعلق
الفعلي من نسبة العام للخاص الماضي وما بعده بيان للاقسام
كالفت وابتدا بمعنى ابتدا او انه انشائي تبعت على ما تقدم تفصيله
والمضارع والامر خطابا لنفسه فيكون التفاتا عند السكاكي
او شخص مجرد منها وهذا مجرد تنبيه على الاحتمال وتمويف والا
فخطاب النفس والتجريد في المقام بعيد وليس العدول على الطلب
الا ان يراد منه مجرد الانشاء ونجعل من استعمال الانشائي في الخبر
على حد ما قيل في قوله عليه الصلاة والسلام من كذب علي متعمدا
فليتبوء مقعده من النار واقسام المتعلق الاسمي كالمصدر واسمه
نحو ابتدائي وبدئي ماخوذ من ابتدا او كتقدير المتكلم تكلمي او كلامي
وان لم يطرد هذا في كل خاص واسم الفاعل كاما مولف لبسم الله
واسم المفعول مثل هذا الكتاب مولف لبسم الله ويتكاثر التزايد باعتبار
الفعل بتسميه مبنيا للفاعل او المفعول وكون المبني للفاعل في المضارع
للمتكلم او الغائب مخالفة للظاهر وكون الاسم بال او مجردا او مضافا
كاما مولفه لبسم الله وكون المصدر ميميا او لا وغير ذلك فلذلك سكت
عنه واحتمالي القصر اي التخصيص على تقدير تاخير المتعلق من كونه
افرادا

افرادا واستظهره السعد لان رد على من كانوا يبدون باسمآلهتهم
وهم يزعمون شركتها لانفرادها او قلبا رد على من زعم انفراد
غيره سبحانه واو في كلامه بمعنى الواو فان هذا بيان للامرين المحتملين
ولم يذكر التعيين لبعض الشك هنا ان قلت لم يذكر كونه
حقيقيا قلت اما اذ راجاله في الافراد وان قيل ان التقسيم لغير المحقق
ضرورة النظر لما في ذهن المخاطب واما لما قيل من عدم تيسره في قصر
الموصوف كما هنا فان المعنى ابتدائي مقصور على كونه لبسم الله
لا يتعداه الى كونه لبسم غيره وان ثبت له اوصاف اخر لكونه في ذي بال
ومما يجب التنبيه له ان الحكم الذي هو ابتدا المتكلم مثلا
لا احد يثبت له كونه بغير اسم الله تعالى حتى يأتي الافراد او القلب
فيه فكانهم نظروا الى ما يشعر وابه من استحقاق الابتدا به او
سموه افرادا وقلبا نظرا لمعتقد المخالفة والرد او نزلوهم بسبب
ما اعتادوه منزلة المنازعين في نحو المتكلم فليتامل واقوال
ال في اسم الجلالة على تقدير العلمية المانع من جعلها معرفة لئلا
يجتمع معرفان اما على تقدير الوصفية فهي عهدية لكنها تجامع
حرف النداء وعد بعضهم ذلك من خصوصيات هذا الاسم الشريف
من كونها للتعويض عن همزة اله وذلك لان علميته لا تنافي انه
ماخوذ عن اصل بنوع تصرف كما سبق او زائدة اتى بها من غير
ملاحظة تعويض فلا يقال ان الزيادة مع عدم افادة التعريف
موجود في الاول لازمة ولا تنافي بين الزيادة واللزوم فان معنى
زيادتها انها ليست للتعريف ولا للتعويض ولزومها عدم سماع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حذ فها نظير كفى بالله او من نفس الكلمة بمعنى ان اللفظ وضع
هكذا من اول الامر ولا نقول ان اصله بلا ال ثم اتى بها كما هو على
الاولين والاقوال فيه من كونه عربيا وهو الصحيح او عبرانيا
بكسر العين ويقال عبرى والعبرانية لسان بنى اسرائيل من اليهود
او سريانيا نسبة الى سريانة جزيرة كان بها نوح وقومه قبل
العرق لسانهم يشابه اللسان العربى الا انه محرف قال ابن حبيب
كان اللسان الذى نزل به ادم من الجنة عربيا ثم حرف وصار سريانيا
افاده حواشى بسملة شيخ الاسلام والاقوال فيما اشتق هو ابرز
لجريان الصلة على غير من هى له منه على القول باشتقاقه من
كونه من اصل لا يعلمه الا الله تعالى ولا يخفى ضعف هذا اذ حيث
لم يعلم الاصل فمن اين الحكم بالاشتقاق فان اراد الادب
فليعف عن اصل الاشتقاق او من لاه يلوه لوها من باب قال
فاصله لوه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم ادغل عليه
ال وقوله من لاه اى من مصدره لكنهم يذكرون الماضى
لسلامته من الزوائد الملغاة فى الاشتقاق اكثر من غيره ولو
المصدر الا ترى قعد قعودا وقوله اذا احتجب ظرف لمحذوف
اى قولهم لاه اذا احتجب ولا شك انه محتجب لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار او من لاه يليه ليها ولاها اذا ارتفع
فاصله لاه وقرى شاذا وهو الذى فى السماء لاه وفى الارض لاه
او من اله اذا عبد بالبناء للفاعل فاصله الاه على ما ياتى فى كلامه فعو
فعال بمعنى مفعول اى معبود او تحير لتحير الالباب فى عظمته سبحان من

لا

لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الواصفون صفته فالعجز عن ادراك ادراك
ومن كلام العارف المقدسى فى مفاتيح الكنوز
يا ايها المدعى لله عرفانا ، وقد تقرد بالتوحيد اعلانا
ويطلب الحق بالقول الضعيف وبالقياس والراى تحقيقا وتبيانا
ظننت جهلا بان الله ندركه ، تؤاتب الفكر او تدريه ايقانا
او العلوم وما سطرن فى كتب ، تعلو هن الا على التحقيق عميانا
او العقول احاطته بديهتها ، او هل اقامت به لولاه برهانا
الله اعظم شانا ان يحيط به ، علم وعقل وراى جل سلطانا
او فزع لانه يفزع من خوفه وله فى المهمات او ولع لولوع العارفين
به حبا وفكرا وذكرا ومن كلام المقدسى ايضا اذا قنا الله من مذاقه
نار المحبة احرقت احشائى ، وملا معى تنهل كالانواء
فانا الحريق باضلعى وانا الغريق بادمعى يا منقذ الغرقاء
ومن العجائب ان نار تحرقنى ، تزداد وقتا عند فرط بكائى
فالنار والماء القراح تالفا ، هذا العرى اعجب الاشياء
او قام لانه قائم بنفسه وقيوم السموات والارضين او احتاج
لاحتياج ما سواه اليه او سكن لسكون قلوب المومنين له وورد ايضا
اله بمعنى اجار وهو تعالى يجير ولا يجار عليه او من وله فاصله ولاه
ابدلت واوه همزة كاعاء واشاح فى وعاء ووشاح وردبانه لو صح
لقيل اولهة لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها واجيب بانه لم يستعمل
ولاه عومل الهمزة معاملة الاصلية اذا فزع او طرب لطرب
المحب بين به والطرب خفة باطنية من فرح او حزن ومن كلام

العارف المقدسي ايضا

ما سماعي من ضاربات المثاني ، بل سماعي من واردات المعاني
خمرتي خلوتي وسكري فكري ، واستماعي مني بكل مكاني
ليس فيما سمعت حرفا وصوتا ، لا ولا نغمة بدت من قياني
كل من كان في استماع ووجد ، واقف عند رتبة العيدان
ذاك لاشك وجده مستعار ، مسترد على الحقيقة فاني
انما الوجد في الحقيقة وجد ، غير مستخرج من الالحان
نسماع القلوب من كل معنى ، يتجلى بصفوه للجنان
فاستمع ما يقول سر الليالي ، واعتبر ما يقول صرف الزمان
وتنصت لصادحات الغوادي ، والبوادي وشاهدات العيان
وتلح ترى الحقيقة تبدو ، من خفايا الغيوب كالترجمان
تجد الكل ان تاملت فردا ، واحدا ليس في الحقيقة ثاني
فلهذا صرفت وجهي اليه ، ماثنائي عن الحقيقة ثاني
ان لي مسمعا اذا قلت سرا ، ياحبيبي يقول هذا انا داني
ياعذولي فخلني وبلائي ، وهواي ولو يكون هواني
او تخير هذا وقيل اصل لفظ الجلالة الها التي هي كناية عن الغائب
لانهم علموا ان الله موجود واشاروا اليه بحرف الكناية ثم زيد عليه
لام الملك لكون اختصاص الاشيا له تعالى خلقا فصار له ثم زيد
حرف التعريف تفخيما فصار الله ورد بانه خارج عن دأب التعريف
بل شبيه باصطلاح المتصوفة قاله الفادي وفي مفاتيح الخزائن
العلية لسيدي علي بن سيدي محمد وفا اسم الجلالة من خمسة احرف
الالف

الالف واللام للتعريف وهو تعيين واثبات والالف واللام للنفي وهو
تنزيه والهاء ضمير الذات المجرد فجمع الذات والتنزيه والكمال انتهى
ومن هنا اختص بان تلحقه الميم التي تدل على الجمع حتى قيل اذا قال
العبد اللهم فكانه دعا بجميع الاسماء قال السعد وكما تحيرت العقول
في جلال ذاته تحيرت الافكار واختلفت الانظار وتشعبت الاقوال
في اسمه تعالى والاحتمالات في قضية البسملة على انها اي البسملة
او القضية خبرية اذ لو كانت انشائية لم تكن قضية كما قال الشيخ
عبد الرحمن الاخضري

ما احتمل الصدق لذاته جرى ، بينهم قضيه وخبرا

من كونها شخصية ان اعتبرت تشخص المسند اليه فيها بان قدر
المتعلق فعلا فالمسند له المتكلم او بال او الاضافة وجعلا للعهد
وبعضهم ان المسند له هنا اسم الله وان كان فضلة لقول النحاة
المجرور بخبر عنه معنى اي اسم الله مبدوء به وتجري الاحتمالات حينئذ
في الاضافة والاول اولى او كلية ان اعتبرت الاستغراقية والاضافة
والتعريف مقام السور او مهملة ان لم تعتبر شيأ منهما اي من
الكلية والتشخص بل اعتبر الجنس في الافراد مجملة فيصدق بكلها
وبعضها بناء على صحة هذين واما يكون بان في المتعلق الاسمي فيراد
فيه الاستغراق او الجنس واما قال بناء ان المقصود في البسملة
الابتداء الخصوص لا كل ابتداء ولا مطلق ابتداء مثلا نعم
بقي احتمالات الجزئية ان اريد الجنس في بعض غير معين والطبيعية
ان اريد الجنس من حيث هو بقطع النظر عن الافراد ورجح شيخنا

في حاشية السلم هذه الشخصية قال لتعين الجنس ذهنا ولا يخفاك
انه يسد باب الطبيعية والمقصود التزين واحتمالي صحة زاد لفظة
صحة لانه ليس ههنا جهة بالفعل فان الجهة اسم لما يدل على كيفية
النسبة في نفس الامر ولا يقال للقضية موجهة الا اذا صرح فيها
بالجهة كما هو مبين في كتب المنطق توجيه هذه القضية بجهة
الامكان عاما وهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف قيل والاسب
بكونه كيفية للنسبة ان يفسر سلب الامتناع عن النسبة وهما
متلازمان وهذه الجهة اعم الجهات فعلى هذا تكون من البسائط
او خاصا وهو سلب الضرورة عن الطرفين فتكون مركبة من
ممكنتين عامتين
وما حوى من القضايا الا كذا او خاص امكان مركبا خذا
وما عرى عن ذين فالبسيطا فاشكر لمن قرب يا نشيطا
او جهة الاطلاق وهي تحقق النسبة بالفعل فهو اخص من الامكان
واعم من الضرورة والدوام فمن ثم يقال الاطلاق العام وما نقل
عن شرح المطالع من انه ليس جهة حقيقية لان الجهة لابد من
زيادتها على وقوع النسبة مردود بصدقها بالممكنة ان قلت
فليكن الامكان ليس جهة قلت القضية لا تشعر به بخصوصه ايضا
فتامل كان يقال ابدا بسم الله الرحمن الرحيم بالامكان العام
او الخاص او بالفعل فان قيدت الممكنة العامة بلا بالضرورة كان
مساويا للقولك بالامكان الخاص وان قيدت الاطلاق باللاضرورة
كانت الوجودية اللاضرورة او باللادوم كانت الوجودية اللادائمة
وكانه

وكانه لم يتعرض لهما لخامشيا عما في القيد من نفي البدء باسم الله
فان اللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة واللادوام اشارة الى
مطلقة عامة لمخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لما قيد بهما وفي
الهادي يمكن انها وقتية مطلقة ووقت الضرورة هو وقت
الامتثال للحديث فانه لا يعقل امتثال الابدء فان قيدت باللادوام
كانت وقتية فقط فهذه سبع جهات ثلاث بسائطا واربع مركبات
واما بقية الجهات الخمس عشرة المتداولة في التهذيب وغيره فلا
تتاتى معنا وهي خمسة بقية الثمان البسائطا الضرورية المطلقة
ما وجبت نسبتها بذات الموضوع والمشروطة العامة بوصفه
او مفهومه والمنتشرة المطلقة في وقت ما والدائمة المطلقة
ما دامت نسبتها بذاته والعرفية العامة بوصفه وظاهران لا
ضرورة ولادوام هنا على هذه الاعتبارات وثلاث بقية السبع
المركبات وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما العرفيتان
مقيدتان باللادوام الذاتي والمنتشرة وهي المنتشرة المطلقة
مقيدة به وانتفاءها لازم من انتفا الاول ضرورة انتفا الكل
باعتبار جزئه وذكر الهادي ايضا صحة الدائمة هنا قال لان
الابتدا باسم الله حاصل دائما بنفس قولنا ابتدائي بسم الله
وفيه انه جنوح لكون الجملة انشائية فلا تاتي قضية فضلا عن
جهة الا ان يقال انه اخبار عن الحاصل به على ما سيق ولو قيل
بالدوام بقيد وقت الامتثال صح لكن ليس لنا دائمة وقتية
وقد نص علما المنطق على ان الجهات متكاثرة جدا الا تكاد

تضبطا واذا ذكروا مارا والحاجة [illegible] تدعوله وذكر
بعض الافاضل انه تصح المنتشرة بقسميها حيث صحت الوقتية
لانه يلزم من الضرورة فى وقت معين الضرورة فى وقت ما وقد
يقال ان الوقت المعين هنا مرتبط بوصف غير ضرورى عقلا
اعنى الامتثال فلا تحقق الضرورة فى وقت ما كما تحققت فى قولهم
كل انسان متنفس وقتا ما بالضرورة الاترى انه يصدق كل
انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته ويكذب كل انسان
متحرك الاصابع بالضرورة وقتا ما وبعد فهذا كله بادى
الراى والذى دل عليه كلام المدققين كالقطب الشيرازى على
الشمسيه والسيد السند عليه فى مبحث المشروطة والفرق بين
قسميها الذى لا اظنك الان تجهلهما ولولا الملل لسقتهما ان
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة كاذب
بخلاف قولنا بشرط الكتابة وذلك لان الوصف فى الاول اعتبر ظرفا
للضرورة فلتكن الضرورة للذات والتحرك ليس ضروريا لها فى وقت
من الاوقات اصلا وان الكتابة ليست ضرورية فما بالك بالمشروط
بها وفى الثانى اعتبر شرطا فى الضرورية فالضرورة لمجموع الذات
والوصف وهذا بخلاف كل متخسف مظلم ما دام متخسفا فانه يصح
بالمعنيين بناء على ما زعموا من ان الانخساف ضرورى للقمر وفى هذا
بالاشارة الفرق بين القسمين فلا يخفاك ان هذا يفيد عدم
صحة الوقتية هنا فان الامتثال كالكتابة فى المثال ويوخذ منه ايضا
انها لو صحت صحت المنتشرة ويوخذ من كلام القطب فى نسب
المتوجهات

المتوجهات هذا ومن الغرائب ان من يدعى الفضل استشكل
تقدير الخبر فى الشهادة من مادة الامكان العام بانه لا يوصف به
الا النسب لا المفردات كبقية الجهات وعرضه على كثير من الاشياخ
كما سمعت عنه واخبرنى ايضا بانه قال فلم يشف اخذ عليلى
فقلت له ان هذا مجرد اصطلاح للمناطقة وهذا الامكان الخاص
عدوه جهة مع ان زيدا وعمرا يتصفان به فسكت ولم نجد الا ان
قال كان ينبغى لهم النص على هذا ولو احتمالا المثانية على ما قيل
ان الباء لا فادة يحتمل كسرا ان استئنافا او حكاية بالقول ومصدرية
ولا تتوقف الحكاية على صدور نفس اللفظ على التحقيق فان
الكثر بنا فى القرآن بالمعنى وفتحها بحذف من واراد الاحتمالات
السابقة فى اسم وما بعده فانها ثانية على الزيادة واحتمال
كون الخبر المقدر اسما او فعلا بتقسيمه بل بانتسابه على جواز
الاخبار بالطلب وتاخيره عن الجميع او البعض على ما سبق
وكون رفع اسم تقديريا كما اشتهر لان المحل للمبنيات او محليا
كما فى اضافة المصدر لان التقدير على الحرف فيلزم اجتماع
اعرابين على ما قيل مشكل من المشهور انه الزائد دخوله
فى الكلام لخروجه قال نجم الائمة الرضى وهذا باعتبار اصل المعنى
المراد والا فلا بد من فائدة تخرجه عن العبثية حتى يقع وقوعه
فى كلام العقلاء البلغاء وكلام الله ورسوله اما للفظية كما صلاح سجع
ونظم او صورة التركيب كما حسن بزيد او معنوية وهى التاكيد
ثم اوردانهم حيث جعلوا المؤكد زائدا يلزمهم زيادة ان

٢ لعله والاحتمالات

الباء لمحة وجميع الموكدات قلت وقد تجاب باءٍ هذا توكيد
وضعت له خلافا ذاكي فانه من قولهم الزيادة في اللفظ تقتضي
الزيادة في المعنى ولو بوجه ما ولم يجعلوا كل زائد موضوعا
للتاكيد لان الاصل عدم تعدد الوضع وان لا معنى لها الا التاكيد
واما التاكيد اللفظي فهو مستعمل في معناه والتوكيد بواسطة
تقدم الاول فلا يلزم منه ان يكون زائدا على ان هذا اصطلاح
ولو قيل في كل ذلك انه زائد بالمعنى السابق ما ضر نعم يرد
ان الزائد قد يفيد غير التاكيد فانهم صرحوا بزيادة لا في
ما جاني زيد ولا عمرو ومن في ما جاني من رجل مع ان الاولى عينت
النفي عن كل واحد بعد ان كانت يحتمل انصباب النفي على الاجتماع
والثانية عينت استغراق الجنس بعد ان كان يحتمل نفي الوحدة
الان يقال نظروا للغالب او لا معنى لتاكيد الاحتمال الا تعيينه
قال التاكيد لما اريد لا لكل ما احتمله التركيب فتامل وعلى ما
قيل ان الباء للقسم في اول كل سورة قال البلقيني وهو غريب
ولا يخفى بعده واحتياجه للتقدير متسم عليه من غير دليل قوي
في المقام واما في بدء امورنا ذو بال فلا يكاد يصح ويزيد البعد
ايضا بما في العامل في المضاف اليه من الخلاف وفي التابع وفي التعلق
المضارع وفي المبتدا وفي الخبر وغير ذلك مما لو تتبع امل القلم
واعجب السامع وفي هذا القدر تبصرة وذكرى اي تبصير وتذكير
لاولي الالباب اي ذوي العقول ولبابه الشيء خالصه المختار منه
وهاتا جملة الحمد واما ان يراد بالحمد فيها الحمد اللغوي او العرفي

على جملة الحمد

ويأتي

ويأتي الكلام فيهما او يراد ان معانٍ استعمال اللفظ في معنييه وظاهر
ان هذا غير قوله او القدر المشترك بينهما كمطلق الاتيان بما
يدل على التعظيم وظاهره انه يجري نظير هذا في قولهم الباء للاستعانة
او المصاحبة اي او هما او القدر المشترك وكذا في كون الرحمة بمعنى
الانعام او ارادته وان لم يذكره ثم وعلى كل فهو اما مصدر المبني
للفاعل اي الاتيان والشأن من حيث وقوعه من الفاعل او المصدر
المبني للمفعول اي الشأن من حيث تعلقه بالمثنى عليه او اسم الحاصل
بمصدر المبني للفاعل وهو الحامدية اي الكون حامدا او المبني للمفعول
وهو المحمودية اي الكون محمودا هذا ما لم يظهر اراده لفظا كما
ذكره بعضهم وسبق لك شيء اخر في المصدر والحاصل به او
اسم للقدر المشترك بين الاربعة كمطلق ما له ارتباط بالتعظيم
فهذه خمسة في ثلاثة خمسة عشر هذا ويحتمل ان يراد به المحمود
عليه من الاوصاف الجميلة او المحمود به او القدر المشترك بينهما
وان ضممتهما لما سبق فقل القدر المشترك بين الستة او اثنين
منها ايا كان او ثلاثة كذلك او اربعة او خمسة وان نظرت
لكل فرد لكل فرد لا للقدر المشترك على ما اشرنا له خرج اكثر واكثر
غير ان مثل هذه الامور لا جدوى له اللهم الا التدريب وعلى كل
فلام التعريف يحتمل انه تعبير عن الكل باسم الجزء او على ان المعرف
اللام فقط والهمزة سلم كما جاء اللام سلما لاختها اللينة
في لا اسم للحرف اللين المعدود في الهجائية قيل الياء واشتهر
التعبير عنه بلام الف فليس ظاهره من التركيب مرادا ولا انه

لحن كما قيل وفى المقام مقال منعه خوف الملال اما للاستغراق
فالقضية على ان جملة الحمد خبرية سبق فى الكلام على نظير هذا
التركيب فى البسملة ما يفيد ان ما هنا ليس من الاظهار فى محل
الاضمار فتذكر كلية او للجنس فهى مهملة ان اعتبر الجنس
فى الافراد على الجملة وبالجملة من تامل ما سبق تبصر هنا لكن
المشهور عن الزمخشرى وغيره ان المراد بالجنس هنا الحقيقة
من حيث هى التى بها الجملة طبيعية على ما سبق وذلك انهم
جعلوه ابلغ من الاستغراق لما فيه دعوى الشئ ببينة حيث
يلزم من اختصاص الماهية اختصاص الافراد وتحيل المصنف
بان يراد بالمهملة ما قابل الكلية والشخصية خلاف الاصطلاح
ان قلت هلا رجح الاستغراق بالقلب اذ حيث ان الماهية
لا تتحقق الا فى الافراد فهما متلازمان قلت اختصاص
الافراد يجعله دعوى اشهب لعدم ضبط الافراد فيستدل على
اختصاص جملتها بان هذا المعنى الكلى لا يكون الا له فتامل
او للعهد والمعهود حمده تعالى لذاته اما بكلامه القديم وهو
ظاهر عبارة الشاذلى الثانى ابى العباس المرسى قال الفاكهانى
فى شرح رسالة ابن ابى زيد القيروانى فى مذهب مالك سمعته
يعنى ابا العباس يقول سالت ابن النحاس النحوى ما تقول فى لام
التعريف فى الحمد لله اجنسية هى ام عهدية فقال لى يا سيدى
قالوا انها جنسية فقلت له الذى اقول انها عهدية وذلك ان الله
تعالى لما علم عجز خلقه عن كنه حمده حمد نفسه بنفسه فى ازله نيابة عن
خلقه

خلقه قبل ان يحمدوه فقال اشهدكم انها للعهد واما باثار افعاله التى
لا تكون الا جميلة كما قال بعض محققى الصوفية الله تعالى لما بسط بساط
الوجود على ممكنات لا تحصى ونصب عليه موائد كرمه التى لا تتناهى فقد
كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير
متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها من اوجه شتى
ولا يتصور فى العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال سيد البشر صلى
الله عليه وعلى اله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واظهر
ما يقال فى هذا التركيب الشريف ان انت مبتدا وكما اثنيت خبر فهو
اشارة للعجز عن الثناء اللايق الا بهذا الطريق الاجمالى ولشيخنا فيه
اعراب بعيد لا نذكره ولا نحمد خاصته اللائق به وهو مراد من قال
الى هنا الكمال او هما وبالجملة العهد هنا خارجى على كل وجه اما
فهى شخصية واما ان جعلت للعهد الذهنى البيانى على حد واخاف
ان يا كله الذئب والف وجه الطبع السليم فجزئية لان الفرد المبهم
بعض غير معين فائدة قيل اصل وضع اللام تعريف
الحقيقة ثم ان بقيت على ذلك فهى لام الجنس والطبيعة نحو
الرجل خير من المراة ان صرفتها قرينة الى الجنس فى جميع الافراد
فاستغراقية او له فى بعض فعهدية بتفاصيلها وقيل بل العهدية
قسم مستقل والاظهر كما يدل عليه كلام النحاة ان اللام ليست الا
للتعريف والتعيين من حيث هو ثم اوجه التعيين تختلف فى العامات
فكلها جزئيات للكلى الموضوع له لا يحكم بان احدها فرع عن الاخر
فهذه ثلاثة فى ذلك القدر وخمسة واربعين وعلى كل فلهم الجزاء الملك

شبكة الألوكة www.alukah.net

بين غير قصد الى اختصاص ولا يخلو عن شيئ بالنسبة للحد القديم
او الاختصاص من غير قصد الى ملك وسياتى الجواب عن نقض
الاختصاص بحمد الناس واعترضه المحقق الدوانى بانه يلزم ان
يقول الحمد لله الحمد لله بناء على ان التعريف يفيد الحصر فى مثل ذلك
حصر للحمد وهو خلاف ظاهر كلامهم واجيب بانه حصر واحد للحمد
غير انه مؤكد وبعضهم ان المراد بالاختصاص هنا التعلق
والارتباط التام فلا كلام او الاستحقاق من غير قصد الى ملك
واختصاص وقولهم فى بيان المعنيين اى مختص او مستحق لله
جل معنى والا فالاختصاص والاستحقاق من نفس اللام لا من
المتعلق والا لما تمت اللام للتعدية نظير ما سبق فى البسملة
على ما فيه وبقى احتمال ان اللام للتعليل على ما قيل وانما قال
بناء على الفرق بينهما لان بعضهم يعبر عن الجميع بلام الاختصاص
وانما قال لما يناسب هنا مما اشرنا اليه احترازا من الفرق
بما هو مشهور ونص عليه ابن هشام فى المغنى وغيره
وهو ان لام الاستحقاق ما وقعت بين معنى وذات ولام الملك
بين ذاتين ثانيهما يملك الاخر نحو المال لزيد ولام الاختصاص
بين ذاتين ثانيهما لا يملك الاخر نحو الجل للفرس ومنه الصديق
لزيد فانه على هذا لا يصح هنا ملك ولا اختصاص فائدة
الفرق مصادر فرق بالتخفيف واما المشدد فمصدره التفريق
قال الامام شهاب الدين احمد بن ادريس القرافى فى كتابه
الفروق سمعت بعض الفضلاء يقول فرقت العرب بين فرق بالتخفيف
وفرق

وفرق بالتشديد فالاول فى المعانى والثانى فى الاجسام ووجه المناسبة
فيه ان كثرة الحروف عند العرب تقتضى كثرة المعنى وقوتر والمعانى لطيفة
فناسبها التخفيف والاجسام كثيفة فناسبها التشديد مع انه قد
وقع فى كلام الله تعالى خلاف ذلك قال تعالى واذ فرقنا بكم البحر وهو
جسم وقال تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وجاء على القاعدة
وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته ويتعلمون منهما ما يفرقون
به بين المرء وزوجه ولا يكاد يسمع من الفقهاء الا قولهم ما الفرق
بين المسئلتين وما الفارق ولا يقول ما التفريق ولا المفرق
بالتشديد ومقتضى هذه القاعدة ان يقال افرق بين المسئلتين
ولا يقال فرق ولا باى شيئ يفرق بالتشديد مع انه كثيرا ما يقال انتهى
كلام القرافى قال العلامة الشيخ عبد الباقى الزرقانى على مختصر سيدى
خليل فى فقه مالك ويمكن الجواب عن الاول بان الالمامات
لطيفا لحق بالمعانى واما الثانية فمبنى الفرق على الايمان والنسق
وهما معنيان انتهى ولم يجب عما يتبع للفقهاء والظن ان ذلك اغلبى
ولا حاجة للتحمل فهذه ثلاثة فى ذلك القدر بسملة وخمسة وثلاثين
وعلى كل فمتعلق الجار والمجرور اما فعل او اسم بما قسناهما السابقة
وكل اما عام من الاستقرار والكون التام والامكان الظرف متعلقا
بمحذوف خبره ويتسلسل التقدير كما نبه عليه السعد وغيره او خاص
دل عليه قرينة تالية او حالية نحو الحمد عبادة او تعظيم او خالص
لله مثلا وكل اما مقدم على الجار والمجرور او عن المبتدا ايضا
او مؤخر فهذه ثمانية فى ذلك القدر بالف وثمانين وسيذكر

احتمال تعلق الظرف بالحمد لله والخبر محذوف اى ثابت وان قيل
عليه انه ليس المقصود ثبوت الحمد لله بل ثبوت الحمد لله على
طريق الاستحقاق او غيره مما تقدم وبينهما بون ونقل
الخادى عن ابن حبيب ان لبسم الله خبر مقدم والحمد مبتدا مؤخر
ولله متعلق به وهو فى المعنى مثل ضرب ابن العرفى الذى سبق
فى متعلق الباء وعلى كل فالجملة اما خبرية لفظا ومعنى كما هو
اصلها ان قلت المقصود الحمد لا الاخبار به قلت الاخبار
باستحقاق الحمد ونحوه حمد ضرورة او خبرية لفظا انشائية
معنى سواء قلنا الانشاء بحر ومعنى قصدى لها او حقيقة شرعية
ولما كان هنا مظنة اعتراض هو ان مضمون الجملة وهو استحقاق
الحمد مثلا ثابت له تعالى ازلا فلا يقبل الانشاء اشار الى دفعه بقوله
اى لانشأ الشأ اى ثنا المتكلم بها عليه تعالى بمضمونها اى لانشأ
بنفس المضمون وسبق فى شرح الصلاة شيء من المقام وكذا
البسملة وعلى كل فالاتيان بها اما واجب كفى الفاتحة فى الصلاة
وكالمرة فى العمر على ما سبق فى الصلاة او مندوب كبعد العطاس
او محرم كاول الفاتحة على الجنب وعند المحرمات او مكروه وسبق
تفصيل نظير هذا فى البسملة وظاهر قوله فالاتيان ان التكليف
بالمعنى المصدرى وكذا هو ظاهر كثير من تعابيرهم وقد سبق
بسط هذا المقام فى اوايل التعليق فهذه اربعة فى ذلك القدر
بثمانية الاف وستمائة واربعين وعلى كل فهو يحتمل انه راجع للحمد
الحاصل بها ويحتمل انه للحمد الواقع مبتدا لكن جعله متردد ابين
الاطلاق

الاطلاق والتقييد لا يظهر بالنسبة للاستغراق العام ولا للحمد
القديم فليتامل اما مطلق ليس فى مقابلة نعمة او مقيد فى مقابلتها
وهنا اعتراض مشهور وهو ان من اركان الحمد المحمود عليه فكيف
يكون مطلقا وجوابه ان المحمود عليه ليس بلازم انه نعمة بل جميل
ليس قهريا وان لم يكن نعمة واصلة للحامد وقيل المراد انه مطلق
فى اللفظ وان كان فى الاصل مقيدا ويثاب عليه اى المقيد ثواب
الواجب ومن ثم قال امامنا مالك انه افضل من المطلق ولانه اكثر
ما ورد فى كلام الله ورسوله لقاعدة التعليق بالوصف المشعرة
وقد كان مجلس لى فى ذلك بحث وجوابه وهو انهم قالوا
عبادة الله لذاته افضل من عبادته لنعمه وهذا يقتضى افضلية
المطلق الا ان يقال ان المفضول العبادة لنعم مترتبة لانه كالسلم
والعاوضة وما نحن فيه على نعم حصلت فهو من قبيل اداء
الديون الواجب على انا لا نسلم ان العبادة للنعم مفضولة مطلقا
بل حيث كانت هى محل القصد اما على جهة اظهار الضعف
والافتقار الى الله تعالى وحب ما جاء من جهته وجعله بحكمته
علامة رضاه فهو بالغ فى الفضل منتهاه فهذان اثنان فى ذلك
القدر بسبعة عشر الفا بتقديم السين ومايتين وثمانين وعلى
كل فاما انه تكوين الدال مضمومة اتى بالضم وان كان هذا رفع
اعراب لان الرفع انما يضاف للكلمة بتمامها واللام مكسورة كما
هو الاصل وبه قرأ السبعة او يكونا مضمومتين اتباعا للاول او
مكسورتين اتباعا للثانى كما قرئ بهما شذوذا الاولى قراءة ابراهيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ابن ابى عبلة والثانى قراة الحسن والشاذ عند الجمهور مازاد على
العشرة وعند الحاجب من المالكية وعليه الرملى من الشافعية
مازاد على السبع وهناك لغة رابعة نصب الدال وكسر اللام وبها
قراسفيان بن عيينة فالحمد منصوب بمحذوف فهذه ثلاثة فى ذلك
القدر باحد واربعين الفا وثمانمائة وعشرين ويزيد العدد
باحتمال تعلق الجار والمجرور بالحمد فاللام للتقوية ومعنى زائدة
لكن زيادتها غير محضة كما نص عليه فى المغنى وذلك انها تدخل
على معمول المتعدى بنفسه اذا ضعف بكونه فرعا فى العمل كما هنا
او بتاخره عن المعمول فتفيده تقوية كانه تعدى بها ومحل المجرور
نصب وقد تقدم الكلام فى الخبر ومايتاتى عليه فى الاوجه
المذكورة من للتبعيض لان اقسام المتعلق ومعنى اللام لايتاتى
عليه كما هو ظاهر ولك ان تزيد العدد بما هيأناه لك سابقا
ولا اظنه يخفى عليك بعد لكن توجه القضية هنا بالاطلاق
او الامكان فقط اطلق الامكان ليشمل العام والخاص فيما يصلح
فيه الخاص من حمد الحوادث الا ان خص الحمد بالحمد القديم
فبالضرورة والدوام ايضا بناء على ان الدليل العقلى كاف فى صفة
الكلام اذ الحمد القديم راجع لها وقد علمت ان المراد بالضرورة
الوجوب العقلى كما ان المراد بالدوام العقلى والعقل يجوز انقطاع
الحمد الحادث فان نظر الى استحقاقه اوملكه على فرض وجوده او
اختصاصه صحا فيه ايضا واما قولهم شكر المنعم واجب بالشرع
لا بالعقل فالوجوب فيه احد الاحكام المعلومة لا الضرورة فليتامل

فصل

فصل تحتمل اسماء التراجم الخبرية لمحذوف اى هذا فصل وفى
المشار له ماسبق وان جعلت الاشارة لغير المنقوش فلابد من
تجوز مرسل بان استعمل فى معلق حاضر او استعارة والمشهور
انه اصلى لانه اسم جامد وفى تعريب الرسالة الفارسية العصامية
للمولوى اختيار انها تبعية لتضمنه معنى الحرف فيعتبر اولا مطلق
مشار اليه ولا يحتاج لتقدير مفصل على ان المشار له ما فى الذهن
الا اذا ثبت ان اطلاق الترجمة مثلا على مدلولها لابد فيه من
ملاحظة التفصيل وان ما فى الذهن مجمل كما انها لا تحتاج الى تقدير
نوع الا ان قيل بتعدد الشئ بتعدد محله حتى يكون الموضوع له كليا
ولا يخفى ان اسماء التراجم والكتب والعلوم من باب واحد والفرق
وان اشتهر لا وجه له وانه ان صح ان الوضع هنا وضع العارف
منع نحو مقدمة وخاتمة من العرف ما لم يقصد التنكير او الكلام
المتاخر اى هذا الكلام فصل مثلا والا بتدائية وان احوجت لتكلف
مسوغ على التنكير والخبر محذوف او الكلام الاتى والمفعولية لمحذوف
وان لم يرسم المنون على لغة ربيعة والجر وان لم يكن من مواضع
حذف الجار بكثرة والوقف على حد ما قيل فى اسماء الاعداد لحصول
القصود معه من ضبط المقدار فى العدد وفصل المباحث فى التراجم
فلا حاجة لتكلف زائد عليه بنيت البا كما هو حق الحروف
وكان بناءها على حركة مع ان الاصل فى البنا من حيث هو السكون
لانه عدم ولا مرجح لوجود حركة على حركة فى اصل البنا ولخفته
وثقل البنا بالملزوم لانه حرف احادى وعرضة لان يبتدا بها

ولا يبتدا بساكن ولو اجتلب بسلم فات غرض الوحدة وقولهم
احادى وثنائى شبهة لاحاد وثناء مجردا عن معنى التكرار المعدول
عنه كما هو ظاهر والظاهر ان هذا صحيح من استعمال الكل
فى الجزء وان حكم ابن هشام فى المغنى بلحن ابى الطيب المتنبى
حيث قال ـــــ

احاد او سداس فى احاد ليلتنا المنوحلة بالتنادى

وكانت كسرة مشاكلة لعملها وان خولف ذلك فى بعض حروف
الجر لانظار بينت فى محالها فالتكات لاتتزاحم لان المعتبر فاعل
يختار فلا تحكم ولك ان تقول كسرت لانه لما قصد التخلص من
سكونها لما سبق فاصل التخلص من السكون الكسر اما لانه اقرب
له من بقية الحركات لان السكون عدم والكسر قليل الافراد
حيث كان مختصا بالاسم عند كونه اعرابا واما لانه كما لصق
اختص هذا بالاسم وذاك بالفعل فى باب الاعراب واما لانه
طبيعة النفس كما قال بعض الائمة الرضى انها لو خلقت ونفسها
اتت بكسرة خفيفة على نحو كاف بكر وقفا وطول راسها يعنى
رفعت راسها او طولت فى جهة راسها تخييما للحرف الذى
ابتدى به كتاب الله تعالى الذى هو اشرف ذوات البال وتعويضا
عن الف اسم بنحو بصفها بدليل عدم التطويل عند كتابة الالف
كما فى باسم ربك فان التحقيق اختصاص الحذف بالبسملة وقيل
طولت لتكون على صورة الف اسم المحذوف فكان الابتدأ باسم الله
من غير سبق شئ اصلا وخصصت الباء بهذا الابتدا قيل لانها
اول

اول ما صدر من عالم الارواح يوم الست بربكم قالوا بلى وتنبيها بما
فيها من الكسر بناء وعملا على انه لا يقدم الا المنكسر المتواضع اشارة
فى مبدا كل ذى بال الى طلب التواضع ولما فيها من معنى الالصاق
الذى لا يغادرها كما قال الحماة المشعر بالايصال تنبيها عند الشروع
فى كل ذى بال على ان المقصود منه ايصاله لرضى الرب عز وجل وبهذا
الاخير قرب ما قيل ان معانى القرآن الجامع للكتب فى الباء وحذفت
الف اسم خطا مع ان كتابتها هى القياس لان حق الكلمة ان تصور
بحروفها ولو ثبتت فى حالة دون اخرى كالابتداء دون الوصل تخفيفا
لكثرة كتابتها وقيل لا حذف بل الباء داخلة على سم بكسر اوله
اوضعه ولم يذكر الفتح وان كان من لغاته كما ياتى لان التعليل الاتى
لا يظهر فيه وان امكن التعليل فيه بالتخفيف فان السكون اخف
من الحركات مطلقا ثم سكن فرارا من توالى الكسرات او الانتقال
من كسر الى ضم المستثقل الا ترى ان فعل بكسر فضم اهمل وقيل
لسم الله ولم يقل بالله مع انه اخصر ويحصل به المقصود
عند الابتداء من التبرك وليعلم ان هذا ما تهيا جيه عقلى بتقطع النظر
عن امتثال خصوص ما ورد او انه بيان نكتة فى اصل الوارد مبالغة
فى التعظيم والادب فى جانب الحق تعالى فان ادب احد الرعية
نفس الملك بذاته فى شئ ما اساءة ادب وانما يتدرب من كان من
جنده وذوى علاقته ولله المثل الاعلى ولانه ابعد من ايهام
القسم من بالله اشار بسادة البعد الى صحة اصل القسم فيهما فان
اليمين ينعقد باسم الله وبالاسم الاعظم وغير ذلك وبصيغة

التفصيل الى اصل البعد فيهما بواسطة القام والشاهد
بالبعدية الاستحالي والعرفي والذوقي وهذا معنى مايقال فرقا
بين اليمين والتيمن وللاشارة الى انه كما يتبرك اي يطلب البركة
والخير ويستعان بذاته عز وجل كما هو متقرر ظاهر يتبرك
ويستعان باسمه ولو قيل بالله لكان المتبارك انصباب القصد
الى المدلول كما هو القاعدة الالتزامية لا للفظ الجلالة فتفوت
هذه الاشارة ولافادة العموم اي بكل اسم لله تعالى والمراد
مايشمل الصفة كخالق ان قلنا الاضافة استغراقية اوجنسية
لكن العموم على الجنسية ليس معناه كل اسم كما هو على الاستغراقية
بل بمعنى ملاحظة امر كلي يندرج تحته الافرادي ولو قيل بالله على
معنى بهذا اللفظ لكان قاصرا على هذا الاسم الشريف وكذا على معنى
بالذات العلية لحصوله مع التعبير عنها باسم مخصوص فتفوت
نكتة افادة العموم وتوجيه نفس السامع المعهود واعمالها
في تعيينه اي فهم عينه بالادلة ان قلنا عهدية والاجمال
ثم التفصيل ان قلنا للبيان هذا السؤال انما يتجه ان جعلت
الباء صلة نحو التبرك وهو الذي عبر عنه سابقا متعلقة بنحو متبركا
مستعينا او جعلت للاستعانة متعلقة بما سبق في محله فان
جعلت صلة نحو الابتدا او جعلت للمصاحبة فلا يتجه السؤال
لان الابتدا ومصاحبة الفعل انما يظهران في الاسم لم يقل
بتاتيان لتاتيهما مع تكلف وخفا كان يراد بالابتداء بالذات الابتداء
بملاحظتها والاستمداد منها وبمصاحبتها المصاحبة المعنوية
اللائقة

اللائقة بالمقام على حد ان الله معنا فان قلت يتجه السؤال بما صورته
لم لم يقل بالله على معنى بهذا اللفظ كما هو احد الاحتمالين فيما سبق
قلت نظر هنا الى بعد ذلك والاسم حقيقة احترازا عما اذا اريد به
المسمى فانه مجاز كما سيذكر واراد بالحقيقة اللغوية واما النحوية
فقد ذكرت ما يتعلق بها في كتابة الازهرية اللفظ الذي وقعت
به التسمية فهو غير المسمى قطعا ولو كان عينه لاحترق فم من
قال نار ولما استقام قوله تعالى ولله الاسماء الحسنى ولكان الشيء
والمدلول والمستحيل ذو الاسماء موجود والقديم هو الحادث
اذ الفاظ الاسماء حادثة واما قولهم اسماء الله تعالى قديمة فقد
بسطت ما يتعلق به في كتابة الشيخ عبد السلام مع تحقيق ممحت
التوفيق فيها وما ذكرناه ونحوه مجرد تنبيه والا فالفرق بين الاسم
والمسمى والتسمية ضروري وقد يراد به مجاز المدلول لعلاقة
المجاورة او الحالية والمحلية او السببية باعتبار الفهم بين الدال
والمدلول كما اشار لبعضه العلامة ابن قاسم عند قول امام الحرمين
هذه ورقات فينقسم عندنا صر السنة الشيخ علي ابي الحسن الاشعري
ثلاثة اقسام ما هو عين المسمى كالله وما هو غيره كالخالق فان
الخلق عنده حادث ينفك عن الذات العلية وما هو لا عينه بل له
موجود خارجي زائد على الذات ولا غيره مغايرة انفكاكية كالعالم
وهذا احتمل للمدلول على التضمن اعني الصفة التي هي محل القصد كما
هو محل من قال ان المشتق موضوع للصفة والا لزم ترادف العلم
والعالم والمسمى على الجزء الثاني اعني الذات اما نظرنا الى المدلول

المطابق فقطعا كما اطلقه غير الاشعرى واستدل له بسبح ربك وما
تعبدون من دونه الا اسماء ثم اسم السلام عليكم وان امكن تنزيه الاسم
عن الرفث واساءة الادب وان الاسماء متحمة اشارة يعبدون اسما
لامسميات لها لحقارتها جعلت كالعدم فهذا الخلاف لايصح الا على
ان لفظى كما عرفت وما كان ينبغى التردد من عاقل فضلا عن فاضل
فى ان الاسم بمعنى اللفظ غير او بمعنى المدلول عين لكن لما كان الاسم
قد يستعمل فى نفسه نحو زيد ثلاثى وفى الغير نحو هذا انسان وفى
الكلى نحو الانسان نوع وفى دالله نحو كتب زيد ويقصر النظر على جزء معناه
نحو الضاحك خاصة والماشى عرض عام كان ذلك مثيرا للتردد هم
فى الجملة وفى الحقيقة لاتردد كما اشار له العلامة التفتازانى واعلم
ان الخلاف فيما صدقات الاسم كزيد وعالم ولفظ اسم من افراد معناه
باعتبار دلالته على ما وضع له اى ما دل على مسمى وفى الاسم لغات
ثمانية عشر لم يزد احد عليها وان اقتصر البعض على البعض وهذا
على حد قولهم سنن الوضوء ثمانية ونحوه مما يجوز فيه الامران
لان ذكر العدد وعدمه انما يعتبر تذكيرا وتانيثا عند كونه
تمييز اللعدد فلا يقال اللغات مؤنثة فكان يحذف التاء ثمانية جمعت
فى هذا البيت من الطويل وفى بعض اجزائه القبض بحذف الخامس
الساكن ولما سمى العروضيون الاجزاء اوتادا واسبابا وفواصل التى اجزاء
للبيت للشعر بالفتح ناسب تسمية الجملة فى الشعر بالكسر بالبيت سم
بحركات ظاهر على الميم سمة اسم سماه كذا اسمى مقصور ويعرب
بحركات مقدرة كفتى سما بتثليث للعين فى اسم وسينان فى البقية
واصل

واصل الله على القول باشتقاقه الاله حذفت الهمزة على غير قياس
واختاره السيد بدليل لزوم الادغام لان المحذوف اعتباطا كالموجود
فالتقى المثلان بخلاف المحذوف لعلة تصريفية فكالثابت اذ لولا
هى لما حذفت فمن ثم ظهر اعراب يدوم على الثانى وقدر فى فتى
وقاض على المحذوف وان امكن ان لزوم الادغام مع ذلك من خواص
هذا الاسم الشريف فانه اختص باشياء كما اختص مسماه منها انه
اذا ذكر فى اواخر ابيات قصيدة لايعد ايطاء لان منشأه استثقال
النفس التكرار ولاشئ الذ من اسم الله تعالى اذ حذفها القياسى
بعد نقل حركتها كما هو القول الاتى فى كلامه وذلك لان الحرف
يتعاضى بحركته وجعلت ال عوضا عنها اى قصد ذلك وان
كانت موجودة قبل وقيل حذف الهمزة قياسا لانه اجتمع همزتان
بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين فعيل بمعنى فاعل اى غير
مانع بخلاف المتحرك لكونه حرفا وبعض حرف على ما عرفت اول
الكتاب فحذفت الثانية تخفيفا لان الثقل جاء بها والاولى لغرض
والثانى محل التغيير هكذا قال ابو البقاء واختاره نجم الائمة الرضى
وقيل نقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت الهمزة قياسا
وسكنت اللام للادغام واعترض بان نقل الحركة الى مثل ما بعدها
يوجب اجتماع مثلين متحركين وبان تسكين المنقول اليه موجب
لكون النقل عملا لا عمل وبان ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة
بمعزل عن القياس لانها فى تقدير الثبوت واجيب بان نقل
الحركة الى مثل ما بعدها وتسكين المنقول اليه لاجل تخفيف الكلمة

بالادغام معتفر ولا عبرة بالتقدير الشوتيز في باب الادغام
فتامل وقيل اصله الآل فحذفت الهمزة على غير قياس والتي بال
عوضا وقيل غير ذلك مما تقدم في اشتقاقه وتفخم لامه عقب
فتح او ضم وترقق بعد كسر قال في الحرز
وكل لدى اسم الله من بعد كسرة ٥ يرقها حتى يروق مرتلا
كما فخموه بعد فتح وضمة ٥ فان وقع قبلها حركة بين الكسر والفتح
وذلك كما مالة ابي شعيب السوسي حركة الراء في وسيرى الله
ونحوه على احد وجهيه الذي اقتصر عليه ابو عمر الداني في التيسير
قال ابو القاسم وذو الراي فير الخلف في الوصل مختلا جاز التفخيم
والترقيق وبهما قرات على كل من شيخي السيد علي البدري مقرئ
الازهر ثم العارف ذو التاليف العديدة في هذا الشان المنير
عن اشياخهما والتفخيم مقدم لموافقته الاصل نظير قول الشاطبي
وان حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال اعدلا
وما احسن قول الشيخ اثير الدين ابي حيان رحمه الله تعالى
راض حبيبي عارض قد بدا ٥ يا حسنه من عارض رائض
وظن قوم ان قلبي سلا ٥ والاصل لا يعتد بالعارض
نعم اذا كان العارض حذفا قدر مقتضاه لقوته كما تقرر في جامرنا
على حذف الاولى والقياس يقتضي جواز الامرين في نفس الراء ايضا
وما القياس في القراة مدخل ٥ ولا يجوز حذف الهاء لفظا وتبطل
به الصلاة وان حذفت خطا زيادة في الفرق بين رسمه ورسم
اللات اسم صنم وتبعه حذف الالف من الرحمن لكثرة وقوعه معه ولتناسب
الكل

الكل حذف الف اسم المعلل بما سبق وجا ضرورة كما في البيت الذي
ذكره البيضاوي وهو
الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
الشاهد في الاول لكنها ضرورة شاذة ليس لشاعر قياس عليها
وحكى عن ابي القاسم الزجاجي انه لغة وهو سبحانه لغير ازماننا
في ذكرهم والعارفون لهم في ذلك مشرب يخصهم والرحمن
الرحيم صفتان مشبهتان من مصدر رحم بالكسر والملك
هنا مظنة سوال هو ان الصفة المشبهة انما تصاغ من لازم
ورحم متعد اشار لجوابه بقوله بجعله لازما حال من المضاف
اليه والشرط موجود فان المصدر اما جزء للفعل المركب من
مادته والهيئة المخصوصة الدال على الحدث وغيره او كالجزء فانز
شاع قولهم من رحم مع حذف المصدر ويحتمل انه حال من
المضاف فانه المصدر يوصف بالتعدي واللزوم كالفعل ومعنى
جعل المتعدي لازما قطع النظر عن المفعول والنظر لاصل
الفعل وعلى الاول فقوله او رحم بالضم عطف على رحم بالكسر
بالكسر او على قوله لازما اي مجعولا لازما من غير تحويل لصيغته
او مجعولا رحم بالضم وهو معنى ما يقال بعد تحويله الى باب
فعل بالضم اللازم مفيدا ان للمبالغة اعترضه شيخنا في حاشية
ابن عبد الحق بانه ينافي كونهما صفتين مشبهتين اذ الصفة
المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتجددة واجاب بانه
لعل المراد ان شانهما ان يكونا صفتين مشبهتين ولا يخفى انه

لاثنانى فى قولنا هو يعطى واما افراد اكثرة فليتامل بما دتهما
اى ان لفظهما المخصوص وضع للمبالغة لانهما من جزئيات
زنة كلية وضعت للمبالغة بل افادتهما المبالغة بجوهرهما
وذاتهما فى الاستحقاق كجواد بتخفيف الواو كثير الجود وقيوم
مبالغة فى القيام وقيوم السموات والارضين القائم بحفظهما
بما فيهما حفظا تاما وحصرهم صيغ المبالغة فى فعال ومفعال
وفعول وفعل وفعيل العامل نصبا الا ان لم يعمل كالرحيم ههنا
انما هو يفيدها بالصيغة والزنة بقطع النظر عن مادة
مخصوصة ويرشد لذلك تعبيرهم بالصيغ والمراد بالمبالغة قوة
المعنى اى الانعام بعظم متعلقه اعنى النعمة وربما عبر عن ذلك
بالكيف شدة او كثرة الافراد وهو الذى اقتضر عليه شيخنا فى
الاعتراض السابق كانه لتبادره ويعبر عنه بالكم وجعل ابو حيان
الاول مدلول رحمن كغضبان الممتلئ غضبا والثانى مدلول رحيم
ولم يلتزمه غيره لاعطاء الشئ اكثر مما يستحق التى هى للمبالغة
البيانية فان ذلك مستحيل فى جانب الحق تعالى بل يستحيل اعطائه
ما يستحق وهذا افضل الخلق الصادق يقول لا احصى ثنا عليك
وتقديم اسم الجلالة لاشرفيته لانه اسم الله الاعظم ولانه جامع
للذات والصفات على ما سبق ثم الرحمن لابلغيته على الرحيم فى الاصح
وقد سبق وجهه ومقابله فقدم الرحيم امما ما به عم اق بالرحيم
كالردف والمتمم له ولاختصاصه به تعالى شرعا لا لغة وفاقا
للعز سلطان العلماء الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام
الشافعى

الشافعى المدفون بقرافة مصر قال قطب الاقطاب الشاذلى قيل
لى ما على وجه الارض مجلس فى الفقه ابهى من مجلس الشيخ
عز الدين بن عبد السلام وما على وجه الارض مجلس فى علم
الحديث ابهى من مجلس الشيخ زكى الدين عبد العظيم وما على
وجه الارض مجلس فى علم الحقائق ابهى من مجلسك نقله
السكندرى فى لطائف المنن وفيه ايضا ان الشيخ ابا الحسن
لما رجع من الحج اتى الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام قبل
ان ياتى منزله فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم يسلم عليك
فاستصغر الشيخ عز الدين نفسه ان يكون اهلا لذلك ثم دعى
الشيخ عز الدين الى خانقات الصوفية بالقاهرة وحضر معه
محيى الدين بن سراقة وابو العلم ياسين احد اصحاب العارف
بالله محيى الدين بن عربى فقال الشيخ محيى الدين بن سراقة
للشيخ عز الدين ليهنكم ما سمعنا يا سيدى والله ان هذا
شئ يفرح به ان يكون فى هذا الزمان من يسلم عليه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال الشيخ عز الدين الله يسترنا فقال
ابو العلم ياسين اللهم افضحنا حتى يتبين الحق من المبطل ثم
اشار واللقوال ان يقول وهو من البعد بحيث لا يسمع ما ابيع
فكان اول ما قال صدق المحدث والحديث كما جرى فقام الشيخ عز الدين
وطاب وقته وقام الجميع لقيامه انتهى نقل سيدى عبد الله
العياشى فى رحلته عن التاج السبكى فى طبقاته الكبرى فى ترجمة
انه قرأ الاصول على سيف الدين الامدى وسمع الحديث من

الحافظ القاسم بن الحسين الكبير ابي القاسم بن عساكر روى عنه
ابن دقيق العيد وهو الذى لقبه سلطان العلماء ولد سنة سبع
اوثمان وسبعين وخمسمائة وولى الخطابة والامامة بدمشق
الى ان اعطى السلطان مدينة صيدا للفرنج فانكر عليه هو
وابن الحاجب وغضب السلطان فخرجا الى القاهرة ولما
دخلها اكرمه حافظ العصر وزاهده عبد العظيم المنذرى وامتنع
من الفتيا وقال كنا نفتى قبل حضور الشيخ واما بعد حضوره
فمنصب الفتيا متعين فيه وكان مع فقره كثير الصدقات ربما
قلع من عمامته واعطى فقيرا سأله ومن جمال الدين بن الحاجب
كان ابن عبد السلام افقه من الغزالى لبس خرقة التصوف
من الشيخ شهاب الدين السهروردى توفى سنة ستين وستمائة
فى تاسع جمادى الاولى وحكى ان شخصا جاء اليه وقال انى رايتك
فى النوم تنشد

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
فسكت ساعة ثم قال اعيش من العمر ثلاثا وثمانين سنة فان
هذا الشعر لكثير عزة ولا نسبة بينى وبينه غير السن انا سنى
وهو شيعى وانا لست بقصير وهو قصير ولست بشاعر وهو شاعر
وانا سلمى وهو ليس بسلمى لكنه عاش هذا القدر فكان الامر
كما قال ولا يعرف له شعر الا قوله

لو كان فيهم من هواه غرامه ما عنفونى فى هواه ولاموا

انشده للطلبة وقال لهم اجيزوه فاجازه شمس الدين عمر الاسوانى
لكنهم

جهلوا بداءة حسنه وعلمتها ولذا اسهرت وناموا
لو يعلمون كما علمت حقيقة جنحوا الى ذاك القاء وهاموا
او لو بدت انواره لعيونهم خروا ولم تثبت لهم اقدام

الى ان خرج منها لمدح الشيخ فقال

مولاي عز الدين عزبك العلى فخر افاد وجزاك منه مقام
جاوزت حد المدح حتى لم تطق نظما لفضلك فى الورى النظام
فعليك يا عبد العزيز تحية وعليك يا عبد العزيز سلام

ومدحه ابو الحسن الاديب بقصيدة اولها

سار عبد العزيز فى الحكم سيرا لم يسره سوى ابن عبد العزيز

قال فى القواعد الكبرى لم اقف على ما يعتمد على مثله فى كون الربا
من الكبائر فان كونه مطعوما او قيمة الاشيا او مقدرا لا يقتضى
مفسدة عظيمة تكون كبيرة لاجلها وفى القواعد الصغرى ان
الملائكة لا يرون ربهم تعالى وقال فى الكبرى اذا وجد شخصين
مضطرين ومعه رغيف ان اطعمه احدهما عاش يوما ومات
الاخر وان قصعه عاش كل منهما نصف يوم المختار ان تخصيص
احدهما غير جائز لان احدهما قد يكون وليا وكذا لو كان له ولدان
لا يقدر الا على قوت احدهما فقط وقال ايضا من قذف شخصا بكفر
خال لا يعلمه الا الله والمحفظة الظاهر انه ليس بكبيرة موجبة للحد
ونازعه السبكى فى جعل هذا قذفا وسلم الحكم وذكر فى امالى صحة
التوبة من القتل وان لم يسلم نفسه للقصاص وهذا ذنب اخر قال
السبكى وهو حسن وان خالفه كلام الاصحاب وقال ينبغى ان توخر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الصلاة عن اول الوقت بكل مشوش يوخر الحاكم الحكم لمثله وقال
فيها ايضا القاطع فى السرقة يكفر ما يتعلق بربع دينار ولا يكفر
الزائد وقال فيها ايضا الجهاد فى القتال افضل من القتل انتهى
كلام السبكى سمعته لما فيه من الحسن وسمعت من شيخنا العدوى
فى الدرس نحو ما سبق من ان العز كان فقيرا وسمعت من غيره
كثرة امواله وارقائه فلعله اختلف الزمن وانما لم يكن اختصاص
الرحمن لغويا لان بعض العرب استعمله فى مسيلمة حيث قال فيه
لازلت رحمانا والقول بان تعنتهم فى كفرهم اخرجهم عن اللغة
كما اذا استعمل كافر لفظ الجلالة فى غيره تعالى على ما ذكره الجلال
المحلى وجماعة بعيد على انه موضوع فى اللغة لمفهوم كلى كما سبق
فاذا استعمله فى جزء ما منه فلا معنى لمخالفته اللغة وقول ابن
السبكى ان المختص المضاف او المعرف وهذا منكر يرد عليه انهم قالوا
له رحمان اليمامة وقالوا للنبى صلى الله عليه وسلم حيث امر بكتابة
بسم الله الرحمن لا نعرف الرحمن الا صاحب اليمامة ثم استشعر
سوء ادبهم فى ان كان الاولى تقديم الرحيم ليكون من قبيل باب الترقى
فاجاب عنه بقوله وقولهم الاولى تقديم غير الابلغ لحله اذا
تضمن الابلغ غيره لانه لو قدم الابلغ اذ ذاك لكان غيره تكرارا
وهنا ليس كذلك فان الرحيم مختص بالجلائل لا يشمل متعلق الرحيم
من الدقائق على ان سلمنا عمومه فالنكات لا تتزاحم كما سبق
ثم مثل للابلغ المتضمن غيره بقوله كعالم بخريرير التحرير العالم المتقن
كما فى الصحاح وذكر بعضهم انه لغة يونانى قال الخيالى وهو غير
ثابت

ثابت فانه كما انه يجر الشيئ علما وعملا وقد يقال لخريت كتاب كذا اعلما
اى علمته حق العلم كذا ذكره الجاربردى فى شرح الكشاف قال
العلامة عبد الحكيم على الخيالى يعنى ان التحرير بالمعنى المذكور
ماخوذ باعتبار اصل اللغة من النحر وهو فى اللبة مثل الذبح فى الحلق
والمناسبة الغلبة وانما قال كما انه لعدم الجزم بالاخذ لجواز ان
يكون موضوعا لهذا المعنى بالاصالة لكن تعميم التحرير بحيث
يشمل العلم والعمل مما لا يظهر له وجه لان الماخوذ فى التحرير
ليس الا كمال العلم ولعل المراد بالعمل مزاولة العلم وتكراره فان
البلوغ الى الكمال لا يكون الا بهما انتهى لا مطلقا واختير هذان
الوصفان اشارة واضحة فلا يقال الاشارة تحصل بنحو المنان
المنان لعدم المتبادرية بداهة الوحمة ان قلت الاشارة تحصل
باحدهما قلت المقصود تمام الاشارة الى انواع الرحمة
جليلة ودقيقة وشان النفس لا تنال من العظيم الا عظيما
فاشير الى انه يطلب من الله تعالى كل شئ فقد ورد ما معناه
يا موسى سلنى ولو فى شراك نعلك وملح قدرك فانى ان منعتكهما
لم يعطكهما احد الى سبق الرحمة وغلبتها رافة بالعباد فى الحديث
ان الله كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتى سبقت
غضبى ومن كلام العارف بالله تعالى الشاذلى الثالث ابن عطاء الله
السكندرى فى اواخر الحيات حكمه يا من استوى برحمانيته على
على عرشه فصار العرش غيبا فى رحمانيته كما صارت العوالم
غيبا فى عرشه ولعله اشارة لتاويل حسن لقوله تعالى الرحمن

على العرش استوى غير ما اشتهر من ان معناه استولى وملك
حاصله انه تمثيل لسعة الرحمة فان العرش اعظم شيئ فرجع للاية
الاخرى ورحمتى وسعت كل شيئ ويمكن اخذه بالاشارة من الحديث
السابق ويعلم مما سبق المناسبة الحسنة فى قوله تعالى الذين
يحملون العرش ومن حوله ربنا وسعت كل شيئ فليفهم وانما قيل
الحمد لله اما انه توجيه بقطع النظر عن امتثال وروايتا بالحمد
لله بالحكاية او انه توجيه لاصل الوارد نظير ما سبق فى
زيادة اسم ولم يقل الشكر لله اشارة الى انه راس الشكر كما
فى الحديث وهو الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده
رواه الترمذى وغيره والكاف اما للتعليل او للتشبيه بناء على
المغايرة الاعتبارية على ما سبق صدر الكتاب واطلاق الراس
مجاز لعلاقة المشابهة فى الظهور والعظم كما اشار له بقوله
لانه اى الحمد بناء على ان المراد به اللغوى وهو احد احتمالات
سبقت اصرح انواعه اى الشكر وليس هذا معاد لالة الفعل
فيما اوضح ثم تارة يعمل مطلق بمعنى مرة يقدم لفظ الحمد مراعاة
لكون المقام مقام الحمد ليس من الاظهار فى محل الاضمار فان المقام
لمطلق حمد لا لخصوص السابق فهو يقتضى تقديمه ان قلت تقديم
المبتدا هو الاصل فلا حاجة لهذه النكتة فالجواب ان عدم الاحتياج
لا ينافى حسن اعتبارها ولعل هذا خير مما قيل ان الاصل حمدت حمدا
لله كما سبق فهو بحسب الاصل غير مسند اليه او انه توجيه لاصل جعله
مسندا اليه حتى قدم ولم يقل الله محمود مثلا وتارة يقدم الخبر لشرف
اسمه

اسمه تعالى المراد به ما يشمل ضميره نحو لك الحمد ولافادة الحصر تقديم
ما حقه التاخير وان لم يكن فضلة زيادة على الافادة الحاصلة مع
تقديم الحمد من لام الجر على ما سبق او من تعريف المبتدا بال او منهما
فالحاصل حصر مؤكد كما اسلفنا والحصر اما على سبيل المبالغة لان
الحمد قد ثبت لغيره تعالى او بحسب الحقيقة والمال اى بسبب
اعتبارهما فيما ثبت لغيره من الحمد لان حمد الحوادث على فعلهم
الجميل يرجع فى الحقيقة الى خالقه فيهم وموفقهم له فان الثناء
على فاعل الجميل وليس هو فى الحقيقة ونفس الامر الا الله تعالى
وان اسند لغيره حقيقة لغوية بناء على الظاهر كما لو ابصرت
منلة قلم الكاتب فانها لضعف نظرها ترى الكاتب القلم والواقع
خلافه ولله المثل الاعلى فسبحان من تفرد بوحدة الوجود وخص
من شاء بما شاء من سر الشهود او يقال الحصر بحسب الاستحقاق الحقيقى
للحمد بالفعل والاوجه ان المحمود عليه ويانى ما يتعلق به
فى التعريف ان كان متجددا كالانعام فالجملة الفعلية اولى وان
كان ثابتا مستمرا كالقدرة فالجملة الاسمية اولى رعاية للتناسب
فان الفعلية تفيد التجدد والاسمية تفيد الدوام على ما سبق
اول الكتاب نعم الاظهر ان اولوية ذلك ليست كلية لازمة بل
ذلك مفوض للبليغ فانه قد يظهر له بحسب المقامات معارض
لما سبق احق بالرعاية فكثيرا ما ورد الاسمية مع الانعام نحو
الحمد لله رب العالمين فان التربية متجددة الحمد لله الذى خلق
الذى انزل الذى اسرى الذى ارسلنى رحمة للعالمين وانزل على

الفرقان وجعل امتي خير امة وشرح لي صدري الى غير ذلك فان
هذه محمود عليها لقاعدة التعليق بمشتق والحمد لغة قال
الشيخ ابن هشام في مثل هذا التركيب الاظهر ان النصب فيه
على الحال بتقدير مضاف في الاول ومضافين في الثاني والاصل
مثلا تفسير الحمد موضوع اهل اللغة او موضوع اهل العرف
ثم حذف المضاف الاول والمتضايفان على حد قبضت قبضة من
اثر الرسول فان الاصل من اثر حافر فرس الرسول ولما قام المضاف
اليه الاخير مقام الاول الواقع حالا التزم تنكيره لقيامه مقام لازم
التنكير على حد قضية ولا اباحسن لها فان الاصل ولا مثل ابي
الحسن لها ثم لما حذف مثل وانيب عنه ابو الحسن جرد من اداة
التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة بنسبة الوضع للغة
مجازا والمضاف كالجزء فان حذفه صحيح كما اشتهر فصح مجيء الحال
على انه عامل فلا يتعين ما اشتهر من انه على مذهب سيبويه
في مجيء الحال من المبتدا ثم قال وقد يقال ان النصب بنزع الخا
والاصل في اللغة وفيه انه ليس قياسا فكيف يخرج عليه مثل
هذا الشائع على انه حينئذ لا وجه لالتزام تنكير المنصوب
بل كان ينبغي على تعريفه كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا
وقد يقال فيه ايضا انه ليس هنا عامل للنصب بعد الحذف
فلا يجوز النصب فمن ثم فسد قول الكوفيين فيما زيد قائما
ان ما لم تعمل وانما ارتفاع الاسم بالابتدا والخبر منصوب على اسقاط البا
ونجاب بان العامل معنا محذوف وهو تفسيرا او متعلق الجار المحذوف
ان قلت

ان قلت نجعل العامل ما تاخر كالوصف هنا قلت ليس هو من متعلقات
ما ياتي وقد يقال انه منصوب على المفعولية المطلقة اي الحمد كذا
اصطلحوا عليه لكن اصطلاحا مثلا فحذف العامل واعترض بالمصدر
لكن لا يتم هذا في قولهم الحمد لغة كذا مثلا ووجهه الامام ابن
الحاجب بانه مفعول مطلق نائب عن مصدر موكد لعامله والاصل
مدلول الحمد دلالة لغة فحذف المصدر واقيم المضاف اليه مقامه
ثم انه يصح ايضا انه مفعول لاجله اي تفسير الحمد لاجل اللغة اي
ارادة البيان دلالة اللغة فالمصدرية والقلبية من حروف
نحسبه الاصل ووقع لبعض العلما ان النصب على التمييز قال
البدر الدماميني وقد يستشكل بان التمييز اما عن مفرد مبهم
وضعا كرطل زيتا واما عن نسبة كملاهما منتف هنا اولم يتقدم
الا مفرد معين وضعا ونجاب بانه تمييز لنسبة التفسير له كما لو
قيل اعجبني تفجير الارض عيونا وبعد ادعا نصبه على الظرفية
المجازية لان الزمانية لا تصح هنا ولا يقبله المكان قياسا لابهما
نعم قال في المغني في مبحث اما بالفتح والتخفيف ان نصب حقا
في قوله

احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

على الظرفية قال وهو مذهب سيبويه وهو الصحيح ويدل
له قوله

افي الحق ان مخرم بك هائم وانك لاخل هواك ولا خمر

اتتقي وما هنا من قبيله فلا باس بحفظ ذلك فانه مع تداول هذا

التركيب قال ان يوفى حقه الوصف بالجميل على الجميل غير المطبوع
مع التعظيم فى هذا التعريف لحاسن الاول انه لم يذكر فيه اللسان
حتى يلزم خروج الحمد القديم وان استظهر ابن عبد الحق انه ليس
حمدا لغة فلا يضر خروجه نعم التعبير بمطلق الكلام او الوصف
يقتضى ان كلامنا النفسى يقال له حمد لغة ايضا ولا مانع منه حتى
صح فى اللغة ان الكلام لغوى الفواد وكل هذا على انه تعريف
مساو ومما يلزم على ذكر اللسان ايضا الجمهور لانهم قالوا
يراد به ما يشمل المعهود وغيره كما لو تعلقت يده فيشمل ايضا
حمد الجمادات وان من شيئ الا يسبح بحمده بناء على ان حمد لغوى
يقال نعم لو اريد باللسان ما ينشأ عنه بحسب الشان اعنى
الكلام مع للقاء ذلك والقديم وامكن ان يدعى ان مثل
هذا مجاز مشهور كقولهم لسان الفرس اى كلامهم فلا يضر
فى التعريف وليس هذا من التعاريف التى يمتنع جمع حقيقتين
متباينتين كالقديم والحادث الثانى انه لم يقل على الفعل
الجميل لان الفعل لا يشمل العلم ونحوه على انه كيف وان
اجيب بانه فعل لغة الثالث انه لم يعبر بالثناء حتى يلزم استدراك
قيد الجميل بناء على انه فى الشر بتقدير النون ويرد ما يقال انه
لا يشمل المرة الاولى بناء على انه من ثنى بكذا اذا اتى به مرتين
وان كان مردودا بانه مطلق ما فيه مدح ولو قال الثناء باللسان
لاحتيج ايضا الى كركبة فى ان اللسان لبيان الواقع بناء على ان الثناء
الذكر او للاحتراز بناء على انه الاتيان الرابع انه قال على الجميل غير
المطبوع

المطبوع بدل قولهم الاختيارى الوارد عليه خروج الحمد على ذاته
تعالى وصفاته بناء على ما نص عليه العارفون من انه حمد لا مدح
فقط وان اجيب بان المراد بالاختيار ما ليس قهريا فقد صرح
هو بالمراد حيث قال غير المطبوع اى المجعول قهرا من اصل
الطبيعة وظاهر ان ذات الله تعالى وصفاته لا يقال فيها مطبوعة
واما الجواب بانها لما نشأ عنها افعال اختيارية نزلت منزلة الاختيارى
فمع ما فيه من اساءة الادب لا يظهر كل الظهور فى الصفات التى
لا يتوقف عليها الفعل فقوله الوصف يتضمن واصفا وموصوفا
وصيغة دالة وقوله بالجميل هو المحمود به وباءه للالصاق او للتعدية
على ما اشرنا له فى مبحث الباء وان صرح ابن عبد الحق بانها للتعدية
وشيخنا فى حاشيته بانها للملابسة وقوله على الجميل تمام
اركان الحمد الخمسة اعنى المحمود عليه وعلى للتعليل على حد ولتكبروا
الله على ما هداكم والمراد الجميل ولو بحسب الزعم واشار الى
المشهور من ان المحمود به لا يشترط ان يكون اختياريا بخلاف
المحمود عليه فان حملك كرمه على تولك هو جميل كان حمدا وعكسه
مدح فقط اذ يقال مدحته على جماله ونحوه لا حمدته وقد يتحد
المحمود به والمحمود عليه وقد يتغايران بينهما بالاعتبار كما اذا
اكرمك فاثنيت عليه بانه اكرمك فالاكرام من حيث انه باعث
محمود عليه ومن حيث انه مدلول الصيغة محمود به وقوله مع
التعظيم خرج به التهكم قال العلامة ابن عبد الحق واحتاجوا لذلك
لانهم التفتوا لصورة الوصف بالجميل والا فالوصف بالجميل حقيقة

لايكون الامع تعظيم ثم المراد مع التعظيم بهذا الوصف ولايلزم
غيره من الاركان حتى يقال يلزم انها مورد للحمد اللغوى ايضا
ويحتاج الى الاعتذار بما مر حالا شطر بل يكفى سكوت قابل الظاهر
وان لم يقولوه ان اليد لو خالفت بان ضربت من اثنيت عليه بلسانك
ودل ظاهر الحال على حقيقة الشأ لكن ضربته لغرض اخر فانه لايخرج
عن كونه حمدا ومن محاسنه انه لم يقل على جهة التعظيم والتبجيل
اختصارا فان التبجيل والتعظيم واحد واضافة جهة للتعظيم
بيانية وان جعلها بعضهم حقيقية اى المشتركة جهة التعظيم
وهو عدم المخالفة لا التعظيم بالفعل بناء على ان المراد التعظيم
بغير الوصف وبقيت اشياء تشتت الاذهان فلنقتصر على هذا القدر البيان
وفى العرف العام عند الناس وقيل عرف الصوفية نسبة للصوفى
لان شانهم لبسه اتفقة عن الترفه او من صوفى اذا صفاه غيره
او من صفا يصفو اذا خلص من الكدر على القلب وما احسن
قول بعضهم انشده ابن الحاج فى المدخل

ليس التصوف لبس الصوف ترقعه ولا بكاء كان غنى المغنونا
ولا صياح ولا رقص ولا طرب ولا ارتعاش كان قد صرت مجنونا
بل التصوف ان تصفو بلا كدر وتتبع الحق والقرآن والدينا
وان ترى خاشعا لله مكتئبا على ذنوبك طول العمر محزونا
ومما ينسب لسيدى عبد الغنى النابلسى نفعنا الله تعالى به

يا واصفى انت فى التحقيق موصوفى وعارفى لا تغالط انت معروفى
ان الغنى من بعهده فى الازل يوفى صافى فصوفى لهذا سمى الصوفى

وقيل

وقيل هو منسوب الى الصفة يعنى صفة مسجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم التى ينسب اليها اهل الصفة وهو نسب على غير قياس قال
ابن عطاء الله فى لطائف المنن سمعته يعنى سيدى ابا العباس المرسى
يقول الصوفى مركب من حروف اربعة الصاد والواو والفاء والياء فالصاد
صبره وصدقه وصفائه والواو وجده وده ووفاءه والفاء فقده وفقره
وفناءه والياء يأ النسبة اذا تكمل فيه ذلك نسب الى حضرة مولاه وقال
الصوفى من يرى الخلق لا موجودين ولا معدومين حسب ما هم فى علم
رب العالمين العوالم ثابتة باثباته ممحوة باحديته ذاته وقال فى معنى
قول بعضهم لا يكون الصوفى صوفيا حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال
شيأ عشرين سنة ليس معناه ان لا يحصل منه ذنب بل كلما اذنب تاب
قبل الكتب فى مدة الامهال اى انه لا قرار له على المعصية هذا
وكون تعريف الحمد الاتى عرفا للصوفية مما لا يظهر له وجه بل اخرجه
العلامة ابن عبد الحق عن كونه عرفا شرعيا من اصله لعدم اختصاص
متعلقه بالله تعالى وانما يمكن ان يقال ان الشرع طلب حمد المنعم مطلقا
فهذا لا ينتج تخصيصه بالشرع وقيل الاصوليين نقله الشنوانى عن
الكورانى وغيره قال والظاهر انه اراد اهل الكلام وفى هذا البعد
السابق فلا وجه كونه من العرف العام المتبادر عند الاطلاق كما اشار
له الشنوانى ونص عليه ابن عبد الحق وهو الذى صدر به المصنف
وبهذا لا يظهر قول بعضهم ان الحمد المطلوب لا بد أن يأتى فى الحديث
هو اللغوى لان الالفاظ تحمل على معانيها اللغوية مهما امكن ولان العرف
امر طرأ بعد النبى صلى الله عليه وسلم اذ حيث كان عرفا عاما فمن

اين طروه نعم قد ورد بالحمد لله بالرفع فيدل على ان المراد اللسان
من قبيل وخيرما فسرتبالوارد امر اشارة الى ان المراد بالفعل
في المشهور اللغوي فيشمل الاعتقاد ولو على انه كيف او انفعال تظير
ماسبق يدل على تعظيم المنعم على الشاكر او غيره على المشهور فالحمد
اخص منه من وجه المورد واعم من وجه المتعلق فهو بالعكس
وهذا معنى قولهم الحمد يتعلق بالفواضل والفضائل ويفسرون
الفواضل بالمتعدية التي يتوقف تعقلها على التعدي للغير كالاكرام
والتعليم والفضائل بالقاصرة خلافها كنفس الكرم والعلم وكان
هذا اصطلاح والا فالفواضل جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة
وفعيلة بمعنى فاعله من حيث هو منعم هذا توضيح لما افاده
التعليق بالمشتق والشكر لغة هو الحمد عرفا وهما مترادفان
مفهوما ويلزمه انهما متساويان ماصدقا وفي عرف الصوفية
وقيل عرف اهل الشرع مطلقا وعليه ابن عبد الحق صرف العبد
جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لاجله قال ومقتضى كون
هذا هو عرف الشرع ان المراد في قولهم شكر المنعم واجب وبه
صرح جمع من أئمة الاصول لكن المفهوم من كلام المحلي على جمع
الجوامع ان اللغوي فيتخلص من الواجب بنوع من انواعه واللام
في قوله لاجله لام الثمرة غير الباعثة وما خلقت الجن والانس الا
ليعبدون وحقق بعضهم ان هذا تعريف للشكر التام واصل الشكر
صرف شيء ما والالمامات للمبالغة التي هي مصب القلة للكثرة اصل الشكر
في قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور معنى وقد يقال المبالغة بحسب
المداومة

المداومة عليه بقدر الطاقة البشرية فلا يقال انه متعذر لا قليل على ان
المداومة الحقيقية لا تتعذر الا بحسب عقول القاصرين المقصرين
او انه من الشكر اللغوي ثم هذا شكر عامة اهل الله ويقرب منه قول
ابي القاسم الجنيد لما سأله شيخه سري السقطي وهو ابن سبع سنين
فقال له يا غلام ما الشكر فقال ان لا يعصي الله بنعمه فقال له يوشك
ان يكون حظك من الله لسانك قال الجنيد فلا ازال ابكي على هذه الكلمة
واما شكر الخاصة فهو شكر الله بالله لانهم فنوا به عما سواه بل
وعن شكرهم وفنائهم وان جمعوا مع ذلك معاملة الخلق بالحق
وهذا شيء اوضح عبارة فيه اشارة نفع الله باهله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما ... قد حد ثوك فما راء كمن سمعا

وفي لطائف المنن ما نصه قال الشيخ ابو الحسن رضي الله تعالى عنه
قلت يوما وانا في مغارة من سياحتي الهي متى اكون لك عبدا شكارا
فاذا على يقال لي اذا لم ترتم منعما عليه غيرك فقلت الهي كيف لا ارى
منعما عليه غيري قد انعمت على الانبياء وقد انعمت على العلماء وقد
انعمت على الملوك فاذا على يقال لي لولا الانبياء لما اهتديت ولولا
العلماء لما اقتديت ولولا الملوك لما امنت فالكل منة مني عليك والمدح
لغة على الاشهر وقيل انه مرادف للحمد ومن ثم قال الزمخشري
الوصف بالجميل على الجميل مطلقا اختياريا كان او اضطراريا
مع التعظيم وعرفا عاما كما في ابن عبد الحق او يدل على مزية
في الشيء وفي مقدمة شيخ الاسلام ما يدل على اختصاص الممدوح
بنوع من الفضائل وما ذكره المصنف اخصر واوضح وسلم من اخذ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المشتق فى تعريف المشتق منه اللازم له الدور وان اجيب
عن نظيره بان يراد مجرد الذات لا المعنى الاشتقاقى لكنه مجاز
فى التعريف واما الجواب بانه تعريف لفظى ففيه ان الظاهر
كما فى شرح الشمسية ان التعاريف العرفية حدود حقيقية
لما اعتبره اهل العرف ماهية خلافا لما اشتهر ولا يخفى ضعفه
من انها رسمية لجواز ان ذاتياتها غير ما ذكر وكذا الجواب
باختلاف الجهة من حيث الاشتقاق والاخذ فى التعريف فان
هذين يرجعان لجهة المعرفة وهى واحدة فان معرفة المعرف
تتوقف على معرفة جزئية التعريف ومعرفة المشتق تتوقف على
معرفة المشتق منه ضرورة انه جزء مفهومه قال الى جعل كلا
منهما جزأ للاخر ولا يصح انه دور معى كما لا يخفى واعمها اى
النسبة عموما مطلقا ليس معه جهة خصوصا المدح العرفى
واخصها مطلقا بلا جهة عموم الشكر العرفى وذكر بعضهم
فى تعليل هذا اعتراضا وهو ان افعل التفضيل يقتضى المشاركة فيلزم
اجتماع العموم والخصوص وانه تناف واجاب بان افعل التفضيل على
غير بابه اى عامها وخاصها وفيه انه قد يقترن بمن نحو الانسان
اخص من الحيوان والحيوان اعم منه الا ان يقال من هنا انسلخت
عن معنى المفاضلة فلا تمتنع من كونها غير بابه والتحقيق ان العموم
والخصوص من الامور النسبية فلا ضرر فى اجتماعهما فان للانسان
عموما باعتبار الرومى والزنجى وخصوصا باعتبار الحيوان وكذا
الحيوان له خصوص باعتبار الجسم وعموم باعتبار الانسان والفرس
لكن

لكن عموم الحيوان اكثر من عموم الانسان وخصوص الانسان
اشد من خصوص الحيوان نعم اذا قيل الانسان اعم من زيد
تعين الوجه الاول وهذا جدول اخصر واحسن من الذى
فى ابن عبد الحق يشتمل على النسب الخمسة عشر التى بين الستة
فى اخذ كل واحد مع غيره واسقاطا المكرر فان اردت استخراج
ما بين معينين منها من النسب فانظر بين التقاطع بينهما
تجد النسبة والله اعلم قيل افعل التفضيل على غير بابه
اذ لا مشاركة بين القديم والحديث وفيه انه يقترن بمن
الا ان يجاب بما عرفت ويصح انه على بابه لان مطلق علم كالوجود
مشترك مشكك على ما فى المنطق وعلى بعض ما قيل فى حديث ان
الله خلق ادم على صورته وهذا من براعة المقطع وهى ختم
الكلام بما يدل على انقطاعه ومن البعيد قول بعض الحنفية
لحرمته على نحو الواعظ قال لانه استعمل ذكر الله فى الاخبار بانقطاع
كلامه تمت على يد محررها الفقير محمد الصبان فى منتصف ربيع
الاول سنة ١١٧٩ تسع وسبعين ومائة والف

	مدح عرفى	شكر عرفى	حمد عرفى	مدح لغوى	شكر لغوى
حمد لغوى	أ	أخ	عموم وجهى	مطلق وخصوص	وجهى
شكر لغوى			ترادف	عموم مطلقا	
مدح لغوى					
حمد عرفى		عموم مطلقا			
شكر عرفى	عموم مطلقا				

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذا اخر ما رايت بخطه قال البدر الدماميني في اول المغني لاشك
ان اضافة عام لما بعده بمعنى اللام على حد يوم زيد لكن السياق
يعين ان المراد العام الاخير او يقدر عام اخر كذا والاضافة
بيانية والمؤمن يلتمس العاذير لاخيه

وقائلة عرضت نفسك للعنا ٭ ودون رضائي ليس ذاك يقنع
فقلت رجوت الله في كل حالة ٭ وحاشى دمام الرب بالعبد يقطع
فيارب يارحمن ان بضاعتي ٭ وان تك مزجاة فمنك تبضع

تم الشرح المبارك بحمد الله تعالى وعونه يوم الجمعة صبيحة
ثمان سبع وعشرين ليلة مضت من شعبان سنة تسع وسبعين
ومائتين والف على يد جامعه محمد الامير والحمد لله والصلاة
والسلام على محمد واله اولا ووسطا واخرا انتهى وكان
الفراغ من كتابة هذا الشرح المبارك يوم السبت الخامس
من شهر ربيع الثاني ١٢٣٧ هـ وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم
امين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شبكة
الألوكة
www.alukah.net